

المعاهدة السعوديّة/ العراقيّة

١٩٣٦

د/ محمد علي حُلّة

المعاهدة

السعوديّة/ العراقيّـة

(١٩٣٦)

دكتور

محمد علي حُلّـة

فبراير ١٩٩٣م

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الدراسة

مرّت العلاقات السعوديـــة/ العراقيـــة فـي القـرن العشرين بمراحل متباينة، وكانـت المعاهـدة السعوديـــة/ العراقيـة التي أُبرمت في عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) واحدة من تلك المراحل، وإن كنا قد اعتبرنا هـذه المعاهـدة هـي المرحلة الثالثة فإنهـا عنـدنا أيضـا أهـمُّ هـذه المراحـل على الإطلاق؛ ذلك لأنه:

(١) من الممكن اعتبار أنه في المرحلتين الأولى والثانية كانت العلاقـات فيهمـا بـين أسـرتين ملكيتـين (آل سعود – الهاشميين). أكثر من اعتبارهـا بـين بلدين عربيين.

(٢) كانت أول مرة يتفق فيها بلدان عربيان متجـاوران على إبرام معاهدة أخوة وتحالف دفاعي في القـرن العشرين، وفتحت بذلك بـاب الأمـل فـي وحـدة عربيـة تمت بعد عشر سنوات ممثـلة في جامعـة الدول العربيـة.

تأكـد للباحث بأن التحفـظات بل العقبات التي وضعتها الحكومة البريطانيـة أطاحت بالآمال التي علـقتها الحكومة السعوديـة على مشروعها التي كانت فيه أقوى تصميما على الأخذ بيد الدول العربيـة الأخرى التي كانت لا تزال تـرزح تحت السيطرة الأجنبيـة؛ ومن ثـم فقـد وضـح – إبـان المفاوضات التي سبقت عقد المعاهدة – أن العراق المسـتقل والعضو في عصبـة الأمم لم يستطع الإفلات من السـيطرة البريطانيـة لأن حكومته لـم تسـتطع اسـتغلال الظـروف الدوليـة، بينما كانت المملكة العربيـة السعوديـة أكثـر حريـة في العمل، وحاولت الاستفادة من تلك الظروف، علما بأنها لم تكن عضوا في العصبـة.

وقد توفرت للدراسة مصادرة أصيلة، ممثـلة في:

(أ) وثـائق الخارجيــة البريطانيــة (Foreign Office) وهي وثائق غير منشورة كانـت عبـارة عن تقارير ومراسلات بين المفوضيات والسفارات البريطانيـة، وبخاصـة في بغـداد وجـدّة وبـين وزارة الخارجيـة البريطانيـة.

(ب) مجموعـة المعاهـدات التـي أصـدرتها وزارة الخارجيـة السعوديـة، وقد شملت المعاهدات التي كانـت المملكـة العربيـة السعوديـة طرفًـا فيها في المدة من (١٣٤١ – ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ – ١٩٥١م).

(ج) كتابات المعاصرين للأحداث، وكان من أهمها:

١- أمين الريحاني، في كتابيه:

- نجد وملحقاته
- ملوك العرب

٢- حافظ وهبة، في كتابيه:

- جزيرة العرب في القرن العشرين
- خمسون عاما في جزيرة العرب

٣- خير الدين الزركلي، في موسوعته:

شبه الجزيرة العربيـة في عهد الملك عبد العزيز (أربعة أجزاء في ثلاثة مجلدات)

هذا فضلاً عن مراجع عربيـة وغير عربيـة ودوريات معاصرة.

وجاءت الدراسة في ثلاثة مباحث:

١. **المبحـث الأول** وهـو بعنـوان "الخلفيـة التاريخيـة للعلاقـات السعوديـة/ العراقيـة (١٩٢١ – ١٩٢٥) .

وقد قسمته إلى مرحلتين **المرحلة الأولى** عالجـت فيهـا بداية العلاقات بين نجد والعراق في الفترة من عـام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٥، واتسمت هذه المرحلة بالتوتـر وتزايـد التدخـل البريطاني، بل في استطاعتنا القول بأن العلاقات لم تكن بين نجد والعراق، ولكنها كانت بين عبد العزيز آل سعود في نجد وبريطانيا التي راحت تطوقه بحكومات هاشميـة في الحجاز وشرقي الأردن والعراق.

وكانت **المرحلة الثانية** وتناولت فيهـا العلاقـات بـين السعوديـة والعراق في الفترة من عام ١٩٢٦ وحتـى عـام ١٩٣٥؛ وهي مرحلة تختلف عـن المرحلـة الأولـى؛ إذ إن الطوق الذي وضعته بريطانيا على ملك آل سعود قد انكسـر بخروج الشريف حسين بن علي من الحجاز، وبدأت ملامـح العلاقات تتشكـل بين أطراف ثلاثة، الملـك عبـد العزيـز

من جانب، وبريطانيا والعراق من جانب آخر، حتى توصـل الجانبان السعودي والعراقي إلى عقد اتفاقيـة صداقة وحسن جوار في (١٣٤٩هـ / ١٩٣١م). تُعـدُّ إرهاصـة لمعاهـدة (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م) موضوع هذه الدراسة.

ونحبُّ أن نشير إلى أن الباحث تصـدّى لهـذه الفتـرة من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٣٥ أي أربعة عشـر عامـا؛ لأنها تعدُّ خلفيـة تاريخيـة لا يمكن إغفالها في التمهيد لعقـد معاهدة ١٩٣٦.

٢. **المبحـث الثـاني** تناولـت فيـه "المشـروعات المقترحة لعقـد معاهـدة سعوديـة/ عراقيـة (يوليـو ١٩٣٥ – مـارس ١٩٣٦)". وعرضـت للمشروع الأول (والوحيد أيضـا) الـذي تقـدمت بـه المملكـة العربيـة السعوديـة كأسـاس للتفاوض، وأوضحت فيه- بعـد عـرض بنـوده كاملـة- الاعتراضـات البريطانيـة، التـي جاءت على هيئـة آراء وملاحظـات لمفوضـيها في بغداد وجـدة، أو لخبـراء وزارة الخارجيـة في لندن، وقد فندت تلـك المـزاعم البريطانيـة

مبينًا فيها وجه الحقيقة وفقًا لمعطيات التفسير التاريخي، ومراعيا أيضا الظروف الدولية التي وضحت في منتصف الثلاثينيات من هذا القرن، والممثلة في بروز الديكتاتوريات الحديثة، النازية في ألمانيا والفاشستية في إيطاليا، وغزو الأخيرة للحبشة.

وتأكد في نهاية المبحث (الثاني) أن الحكومة العراقية رضخت لتعليمات الحكومة البريطانية؛ فأسقطت من المشروع الأول (السعودي) كل ما كان موضع اعتراض بريطانيا.

٣. **المبحث الثالث** جاء بعنوان "معاهدة أخوة عربية وتحالف (المحرم ١٣٥٥هـ / إبريل ١٩٣٦م)"، وهو صلب هذه الدراسة، تناولت فيه تطور العلاقات السعودية العراقية، وكيف أن هذه المعاهدة كانت أول معاهدة – فيما نعلم – كانت ستصل إلى درجة التحالف لولا الاعتراضات البريطانية.. ثم الأسباب

التي دفعت الحكومة السعوديـــة بوجــه خــاص إلى تطوير هذه العلاقات.. وعرضــت فــي هــذا المبحــث أيضــا المســائل التــي كانــت محــل تفاوض بين الحكـومتين السعوديـــة والعراقيــة، ومنها ترسيم الحــدود وإدارة المنطقــة المحايــدة، ومشروع معاهــدة الإقامــة وتســليم المجــرمين، وهي مسائل ظلــــت قيــد المناقشــة وتضــمنتها المعاهدة، ولم يصل فيها الطرفان إلــى اتفــاق إلا بعــــد مــــرور وقــــت لــــيس بالقصــــير، وقد عرضت في هذا المبحــث أيضــا المعاهــدة بين المشروع الأول والنص النهائي الــذي أُبــرم في إبريل ١٩٣٦، ثم ما جرى مــن أحــداث بعــد المعاهــدة، واختتمــت البحــث بمســألة انضــمام اليمن إلى المعاهــدة والــذي تــمَّ فــي (جمــادى الآخــرة ١٣٥٦هــــ / أغســطس ١٩٣٧م). أي بعد مرور أكثر من عــام علــى عقــد المعاهــدة السعوديــة/ العراقيــة.

وأرجو أن أكون قد وفقت في عـرض الدراسـة ، والله سبحانه ولي التوفيق.

د/ محمد علي حلـة

شعبان ١٤١٣ هـ القاهرة في فبراير ١٩٩٣ م

المبحث الأوَّل

الخلفيـة التاريخيـة للعلاقات السعوديـة / العراقيـة (١٩٢١ - ١٩٣٥)

أولاً

المرحلة الأولى

(١٩٢١ - ١٩٢٥)

تمكـن عبد العزيـز بـن عبـد الـرحمن آل سـعود من استعادة نجد. بداية من دخوله الرياض في عـام ١٩٠١م (١٣١٩هـ)، وانطلاقه إلى استرداد القصيم في عام ١٩٠٦ م (١٣٢٤هـ)، ثُم الإحساء في عـام ١٩١٢م (١٣٣١هـ)، وفي نوفمبر (تشـرين ثـانٍ) ١٩٢١م (صـفر ١٣٤٠هـ) استسلمت حائل، وانفتح الطريق أمام عبد العزيز آل سـعود إلى الشمال والشمال الغربي؛ فأعلنت الجـوف[*] انضـمامها لآل سعود في عام ١٩٢٢م (١٣٤١هـ). وفي العـام نفسـه

---

[*] كانت من قبل مجرد إقطاعيـة لآل شعلان مشايخ إمارة آل رشـيد، وسكان الجوف عبارة عن خليط من القبائل الضاربة في هذه المنطقـة، وأهمـها: الرولة، والعمارات، والحويطات وعنزة، ومواهب، وشمر. انظر:

موضى بنت منصور آل سعود، الملك عبد العزيز ومـؤتمر الكُويـت ١٣٤٢هـ/ ١٩٣٤/٢٢م، مؤسسة تهامة، جدة، ط ١، ١٩٨٢، ص ٢٩.

أُستُرِدَّت عسير، وبات عبد العزيز آل سعود سـلطان نجـد وملحقاتها.

طبيعة العلاقات بين آل سعود والهاشميين:

وبينما كان عبد العزيز يعمل على استعادة ملك أجـداده، ويسعى إلى توطيد أركان دولته داخليا بالقضاء على خصومه السياسيين أمثال آل رشيد في حائل، كان عليه أيضا أن يواجه مشاكل أخرى كمسألة الحدود بينه وبـين جيرانـه، والواقـع أن الحدود مشكلة عامـة شغلت عبـد العزيـز آل سـعود، كما شغلت غيره من رؤساء أو شيوخ الدول الناشئة في شـبه الجزيرة العربيـة؛ إذ إنه من مستلزمات سيادة الدول رسـم الحدود وتحديدها ثُم تثبيتها، ولكن الحدود متشـابكة يصـعب فصل الكيانات فيها فصلاً حاسما؛ إذ لا حواجز طبيعية بينها، وهذا ما كانت عليه الحدود النجديـة/ العراقيـة، وهي صلب مبحثنا الأول هذا؛ لأن القبائل بـين البلـدين كانـت دائمـة التنقـل، كما أن الحدود النجديـة كانـت تمتـد وتتقلـص حسب قوة حكـام الإمارات وامتداد سـطوتهم بـين القبائـل

والعشائر[1]، كما أن تلك الحدود كانت تفصلها عـن مراكـز العمران مساحات صحراويـة شاسعة.

بيد أن مسألة الحدود النجديـة/ العراقيـة كان لها بعـدٌ سياسي واضح.. برزت على سطحه أمور ثلاثة:

أولها : عندما وضـعت بريطانيـا فيصـل بـن الحسـين على عرش العراق (٢٨ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ ـ / ٢٣ أغسطس – آب ١٩٢١) أدرك عبـد العزيـز آل سعود أن وضع بلاده الجغرافي والسياسي أيضا أصبح مطوَّقًا من أطرافها بحكومات الملك حسـين وابنيه[1] .

ثانيها: استمرار الاهتمامات البريطانيـ ـة فـي المحافظـة على مصالحها فـي المنطقـة، وبـات واضـحا أن السياسة البريطانيـة – كطبيعتهـا- سـتخادع

---

[١] حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العـرب، القـاهرة ، ١٩٦٠، ص ٢٦.

[1] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربيـة، جـ ٢، ط٢ ، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٥٣.

وتتخذ من الهاشميين مـدخلاً لاسـتمرار الوجـود البريطاني.

ولذلك عندما برزت إلى الوجود مشكلة الحدود بين نجـد والعراق، تدخـل البريطانيون ومثـلوا الطرف الثالـث فـي المفاوضات والمعاهدات[1] .

ثالثها : مشكلة القبائل على الحدود كانت مشكلة كبرى نظرا لطبيعة تلـك القبائـل فـي التنقـل والترحـال – كما ذكرت – وأضحت أكثر إلحاحا بعد استرداد حائل، وقبل أن يتولى فيصل بن الحسـين؛ حيـث إن عشائر كثيرة من قبائل شمر نجد فرَّت إلى بادية العراق[2] .

وقد حدَدت هذه الأمور الثلاثة طبيعـة العلاقـات بـين آل سعود والهاشميين من صيف عام ١٩٢١ وحتـى توقيـع

---

(1) د. يوسف علي رابع الثقفي، العلاقـات السعوديـة البريطانيـة (١٩١٥ – ١٩٢٧)، دار المعرفة الجامعيـة، الإسـكندرية، د.ت، ص ٢٩.

(2) السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتـداب، مطبعة العرفان بصيدا، سوريا، ١٩٣٥، ص ٢٢٦.

المعاهدة السعودية العراقية في عام ١٩٣٦ – موضوع هذه الدراسة – أي إن هذه الأمور، أخذت تتفاعل وتتشابك لفترة استطالت خمسة عشر عاما، وليس في الإمكان فصل أمر عن آخر.. فتولية فيصل عرش العراق كان مخططاً بريطانيا، وهو نفس المخطط الذي أصبحت به بريطانيا طرفًا رئيسا في المفاوضات، وباتت حريصة على استمرار المشاكل بين القبائل.

وقد اعتقد أحد الباحثين [1] أن بريطانيا اتخذت من مشاكل الحدود طريقًا للإمساك بتلابيب الأمراء العرب؛ فتبنت المشاكل وكأنها من أصحابها، وعالجتها حسب مقتضيات أحوالها ومنفعتها الخاصة.

وبداية كان عبد العزيز آل سعود موفقًا إلى حد بعيد في التصدي لهذه الأمور بسياسته المرنة والمدركة لدروب السياسة الشائكة المحيطة به وبدولته.

---

[1] حسين محمد عبد الله الهنيدي، تكوين المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، أُجيزت بقسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٨٣.

فعندما تلقى رسالة من المنـدوب السـامي البريطـاني في العراق سير برسي كوكس Percy Cox يخبره فيها أنه تقرر (انتخاب) الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العـراق، ويرجو أن يكون ذلك مستحسنًا لديه، أجـاب عبـد العزيـز آل سعود: أنه يكون مسرورا بما يريـده العـراق والدولـة البريطانيـة للأمير فيصل بشرط ألا يكون ذلك مجحفًا بحقوق نجد أو مضرا بمصالحة[1] .

ثم كانت إجابته العمليـة علـى الحلقـة التـي طوقتـه بها بريطانيا أنه- وبطريقة شجاعة- استردَ حائل ثُم ولايـة الجوف ووادي السرحان وضمَ عسير.. بـل قامـت قواتـه بضربة سريعة في صيف عـام ١٩٢٢ فـي قلـب شـرقي الأردن[2] ؛ أي إنه أبعد المناطق الملتهبة عن قلـب سـلطنته في نجد، ومن ثَم راح يتعامل مـع المشـاكل التـي بـرزت على الحدود النجديـة / العراقيـة واضعا في اعتباره عـدم

---

(1) أمين الريحاني، نجد وملحقاته، وسيرة عبد العزيز بن عبد الـرحمن آل سعود، منشورات الفاخرية، الرياض، ط ٥، ١٩٨١، ص ٢٧٧.

(2) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، سيرة بطل ومولد مملكة، نقلـه إلى العربيـة عبد الفتاح ياسين، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٦٣.

التفريط في شيئين هامين: الأراضي النجديـة.. والقبائل التي تعيش فيها.. ولم يغفل في نفس الوقت تربـص بريطانيا بمن يهدد مصالحها في المنطقة.

مشاكل القبائل على الحدود مع العراق:

بدأت مشاكل الحدود تظهر بعد أن استردّ عبـد العزيـز آل سعود حائل؛ إذ إن بعض عشـائر شـمر عـزّ علـيهم أن يفقدوا سلطانهم فرحلوا إلـى العـراق، وعنـدما طلـب عبد العزيز تسليمهم أخذت الحكومة العراقيـة تماطـل[1]، بل ودأبت هذه العشائر على شن الغارات على قبائـل نجـد مع نهاية عام ١٩٢١؛ مما دعا ببعض العشائر التابعة لقبيلـة الظوافر[*] والتي تدين بالطاعة لآل سعود إلى شـن غـارات

---

[1] حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشـرين، ط ٥، القـاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٥٨.

[*] قبيلة الظوافر من أصل نجدي، هاجرت من نجد إلى العراق حيـث استقر بها القرار بالمنطقة القريبة من البصرة.

انظر:

أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربيـة، ترجمـة محمد أمين عبد الله، بيروت، د.ت ، ص ٥٨.

مماثلـة علـى القبائـل الخاضـعة لحكومـة العـراق[1] .
وضربت الفوضى بعنف على الحدود النجديـة/ العراقيـة، وكان واضحا عجز حكومة فيصل (الجديدة) عن مكافحتها[2] .

وأحدثت هذه الغارات المتبادلـة قلقًـا لـدى السـلطات البريطانيـة ليس لكونها الدولة المنتدبة على العراق فحسب، بل حرصا منها على مصالحها التي قـد تتعـرَض للخطـر مع استمرار الغارات واتساعها؛ ولذا فقد اقترح برسي كوكس المنـدوب السـامي البريطـاني فـي العـراق أن يجتمـع عبد العزيز آل سعود وفيصل بـن الحسـين لإيجـاد جـو من حسن التفاهم بين نجد والعراق في المسائل المختصـة بالحدود والقبائل، ووافق عبد العزيز علـى ذلـك شـريطة أن تُعيـن المبادئ وتُحدَد لعقد اتفاقيـة بـين البلـدين قبـل الاجتماع المقترح[3] .

وكان رأي كوكس أن خط الحـدود يجـب أن يعيـن بين البلدين حسبما تقتضيه حقوق الـري بالنسـبة للأمـاكن

---

[1] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربيـة، جـ ٢، ص ٦٥٤.

[2] أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص ٣٠٥.

[3] حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص ٢٥٨.

الواقعة على الحدود.. أمـا القبائـل فكـان كـوكس يـرى أن يكون مبدأ التفاهم على أساس أن قبائل المنتفـق وعنـزة والظفير عراقيـة، وقبائل شمر نجديـة[1] .

وقبل أن يتمَ الاتفاق على موعد أو مكان اللقاء، وإبـان شهر يناير (كانون ثانٍ) ١٩٢٢ قام الملك فيصل بن الحسـين بتعيين يوسف السعدون[*] قائدا لفرقة الهجانة التـي ألـفتها الحكومة العراقيـة للمحافظة علـى الأمـن علـى الحـدود العراقيـة/ النجديـة، ولـم يحـظ هـذا التعيـين بموافقـة عبد العزيز آل سعود[2]؛ لأن المهمة التي كُلـف بها السعدون لم تكن على ما يظهر للدفاع فحسب، بل شملت أيضا النظـر في شئون البوادي التي تسرح وتمرح على حـدود البلـدين (نجد والعراق) [3] .

---

[1] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة، جـ ٢، ص ٦٥٤.

[*] شيخ قبيلة المنتفك (أو المنتفق كما في كثير من المراجع) وهي إحدى قبائل نجد، انتقلت ثُم استقرَت في المنطقة الواقعة بين البصرة وبغداد.

انظر:

أحمد أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة، ص ٥٨.

[2] السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال، ص ٢٢٦.

[3] أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص ٣٠٥.

وفي الحادي عشر من مارس (آذار) ١٩٢٢، تصاعدت الأحداث على الحدود النجديـة/ العراقيـ ـة حتـى وقعـت معركة شديدة اشترك فيها مـن الجانـب العراقـي يوسـف السعدون، ومن الجانب النجدي حمود الصويط رئيس فرقـة الظفير العراقيـة الـذي كـان قـد شـق عصـا الطاعـة على الحكومة العراقيـة، ومعه فيصل الدويش أحـد أعـلام الإخوان – القوة الضاربة في جيش آل سعود – واسـتمرَّت المعركة نحو أربعة أيام تكبـدت فيها فرقة الهجانة العراقيـة خسائر كبيرة قلل من فداحتها تدخـل الطائرات البريطانيـة؛ إذ عبـر فيصل بن الحسين عن رغبته في أن تقوم السلطات العسكريـة البريطانيـة بعمل حاسم لصد غارات الإخـوان السعوديين[1] ومن ثَم فقد قامت الطائرات البريطانيـة بنـاء على تعليمات برسي كوكس بضرب فيصل الدويش وجماعته

---

(1) وثائق وزارة المستعمرات البريطانيـة C.O. 730/21

برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات فـي ٢٧ إبريل ١٩٢٢.

نقلاً عن:

د. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصـر، القـاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٤.

من الإخوان النجديين، وحذر كـوكس فـي الوقـت نفسـه عبد العزيز آل سعود من سوء العقبى.

ومع أن عبد العزيز أكـد بأن الدويش قـام بمـا قـام به من تلقاء نفسه وبدون إذن منه، وأنه سينزل العقاب بكـل مسئول[1] ، إلا أن أحد المعاصرين ذكر بـأن عبـد العزيـز هو الذي أصدر الأمر لفيصل الدويش بالدفاع عـن عشـائر نجد[2] .

وقرّر مجلس الوزراء العراقي في الثامن عشر من نفس الشهر (مارس – آذار) تأليف لجنة للتحقيق في هذه الحادثـة وفي أسباب وقوعها، وقد جاء في تقرير تلك اللجنة أن عـدم وجود حدود رسميـة بين العراق ونجد، ومقبولة من الطرفين قد حمل عبد العزيز آل سعود على الاجتهاد في نشر سـلطته على جميع العشائر والعربان المنتشرين بين حدود نجد وسكة حديد العراق، وذلك: إمـا بحملهم على قبـول (الوهابيــة) وإمـا بإجبارهم على دفع الجزية، ولما كانت العشائر مرتبطة بنهر الفرات من جهة، ومضطرة للخروج إلى الباديـة طلبـا

---

(1) حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص ٢٥٩.

(2) أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص ٣٠٦.

للمراعي في أيام الشتاء من الجهة الأخـرى، فقـد جعلتهـا مطامع عبد العزيز في موقف حرج؛ لأنها إذا قبلت بفكرتـه أصبحت تابعة لحكومتين مختلفتين، واضطرت بذلك إلى دفع الضرائب مرّتين[1] .

وكان بعض العلماء (الشيعة) قد دعوا إلى عقد مـؤتمر في التاسع من إبريل (نيسان) ١٩٢٢ في كربلاء لبحث مسألة غارات الإخوان، وحسب رواية أحد البـاحثين فقـد أرسـل العلماء ببرقية إلى الملك فيصل بن الحسين أكدت في مجملها استعداد المؤتمرين للاشتراك في صد غارات الإخوان[2] .

وعلى كل حال فقد تبادل المندوب السـامي البريطـاني في العراق برسي كوكس الرسائل مع عبد العزيز آل سـعود سلطان نجد أبدى فيهـا المنـدوب أسـفه لقيـام الطـائرات البريطاني ـة بقصف الإخوان قائلا: "لا تؤاخـذوا طائراتنـا، ولكن لا مبرر لهجوم الإخـوان علـى عشـائر العـراق"، وأجابه السلطان عبد العزيز "لا تؤاخذوا الإخوان، ولكن التبعة

---

(1) السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتـداب، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

(2) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

على الحكومة (العراقيـة) التي لا تستطيع أن تكـبح جمـاح العشائر ضمن حدودها، هذا جزاء الضعف والإهمال"[1]

مؤتمر المحمرة (مايو – أيار ١٩٢٢):

أبلغ برسـي كـوكس (المنـدوب السـامي البريطـاني في العراق) للملك فيصل بـن الحسـين بـنص الرسـالتين المتبادلتين بين المندوب والسلطان عبـد العزيـز آل سـعود مع اقتراح إحالة الخلاف العراقي/ النجدي على قضايا الحدود إلى مؤتمر يعقـد فـي المحمـرة [*] ويحضـره منـدوبون عن الحكومات العراقيـة والنجديـة والبريطانيـة[2] .

وفي رسالة إلى عبد العزيـز آل سـعود فـي الثالـث من إبريل (نيسان) ١٩٢٢ عرض برسـي كـوكس للخـط الفاصل المقترح من قِبله، والذي يراعى من قِبـل الطـرفين النجدي والعراقي، وعبـر عن أمله فـي أن يكـون مقبـولاً منهما.. وفي نهاية رسالته طلب كوكس إلـى عبـد العزيـز أن يستدعي أتباعه من الإخوان وغيرهم إلـى جهـة الخـط

---

[1] أمين الريحاني، نجد وملحقاته ، ص ٣٠٧.

[*] القريبة من البصرة على ساحل خليج العرب.

[2] السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال، ص ٢٣١.

المقترح، وأن يوصي عبد العزيز رعيته بـأنهم إذا اجتـازوا هذه الحدود المؤقـتة- إلى أن تنتهي المفاوضات النهائيـة في شأنها- تُلقَى تبعة ذلك على عاتقهم، وأوضح كوكس أنـه قد طلب إلى الحكومة العراقيـة نفس المطلب فـي التوقيـت نفسه[1] .

وقد أصدر الملك فيصل بن الحسين الأوامر إلى العشائر على الحدود بلزوم اجتناب تعدي هذه الحدود (المؤقـتة) بأية صورة من الصور حتى تنتهي المفاوضات[2] .

بيد أن السلطان عبد العزيز وإن كان قد استجاب للطلب الخاص بانسحاب أتباعه[3] ، إلا أنه نبـه المنـدوب السـامي البريطاني إلى أنه يستشعر الغبن مـن المطالـب الأخـرى الخاصـة بالحدود المقترحة وتبعية العشـائر، وأنـه يأمـل أن تتجنب الحكومتان البريطانيـة والعراقية أي عمـل يثيـر الاستياء في هذه الظروف الخطيرة، كما طلب عبـد العزيـز

---

(1) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٤.

(2) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(3) حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص ٢٥٩.

أن يؤجـل تشييد الحصون على الحدود حتى يـتمَ الاتفـاق في هذا الصدد[1] .

وعلى كل حال فقد عقد مؤتمر المحمرة جلساته في أوائل مايو (أيـار) ١٩٢٢، وحضـره مـن الجانـب السـعودي أحمد الثنيان وعن الجانب العراقـي صـبيح نشـأت وزيـر الأشغال والمواصلات، أما الحكومة البريطانيـة فقـد مثلهـا الميجور بورديلا سكرتير مندوبها السامي في العراق.

وإبـان جلسات المؤتمر بدا واضحا أن بريطانيا لم تلعب دور الوسيط الراغب في التوصـل لحـل عـادل للطـرفين بل تحاول فرض ما تراه وفقًا لمصالحها؛ حيث أعلنت ضـمَ مناطق الظفير والمنتفق والعمارات[*] إلى العـراق، وبقيـت مشكلة الآبار واستخدامها من قِبل العشائر الراحلة والمراعي

---

[1] السيد عبد الرازق الحسنى، العراق في دوري الاحتلال، ص ٢٣٥.

[*] انظر الخريطة المرفَقة بالدراسة، والتـي توضـح توزيـع القبائـل في شبه الجزيرة العربيـة.

لمواشيها عبر الحدود العراقيـة معلـقة، وقـد عهـدت (بريطانيا) إلى بعض موظفيها بتعيين خط الحدود[1] .

وكان السلطان عبد العزيز قد أعدّ لمندوبه في المـؤتمر دفاعا عن حقوقه في العمارات والظفير، هذا خلاصته:

(١) عندما سقطت دولة آل سعود (في مرحلتها الثانية) انقسمت إلى قسمين ، كان أحـدهما بيـد التـرك والآخر بيد ابن الرشيد، ثُم ظهر السلطان الحـالي، الذي أحيا تلك الدولة واستعاد ملك أبائه وأجـداده، فاستولى على نجـد، وأخـذ القصـيم مـن يـد ابن الرشيد، وهزم الترك، وطردهم من الإحسـاء والقطيف، وهو لا يـزال يطالـب بمـا تبقـى من أملاك أجداده وعشائرهم شرقًا وغربا.

(٢) إن عشيرة الظفير كانت من رعايا آل سعود، أمـا العمارات والرولة فهما فخذان من عنزى، وكـانوا يسكنون نجـدا خصوصـا القصـيم ومشـايخهم

---

[1] صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربيـة السعوديـة، جزءان، جـ٢، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ص ٢٤٤.

بنو الهذال وبنو الشعلان هم أبناء عـم آل سـعود ومن رعايهم.

(٣) إن الإنجليز عنـدما احتلـوا العـراق احترمـوا فيه حدوده السابقة التي كانت تحترمهـا الحكومـة العثمانيـة، كالحدود الشرقيـة بين حكومة إيـران والعراق مثلاً.. وبما أن سلطان نجد الحالي أدخـل في ملكه جميع ما كان لإمارة الرشـيد المتفرقـة من بادية وحضر، فله الحق بمن تشرَّد أو تسـرَّب منهم (أي العمارات، والظفير) إلى العراق [1].

ومجمل القول أن دفاع عبد العزيز ببنـوده الثلاثـة يؤكـد:

أولاً : أن موافقته على المطلب الخاص بانسحاب قوَّاته كـان حريصا على حياة رعاياه من تدخـل آخر للطائرات البريطانيـة.

ثانيا: عدم موافقته على الحدود المؤقـتة التـي عرضـها كوكس، بل إنه يطالب بإبقاء الحـدود كمـا كانـت

---

[1] أمين الريحاني، ملوك العـرب، جـزءان فـي مجلـد واحـد، ط٨، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٧، جـ ٢، ص ٥٤٠.

عليه من قبل الانتداب البريطاني، ومـن المعـروف أن حدود نجد مع العراق العثماني لم تكن معينة.

ثالثـا: إدراك السلطان عبد العزيز للمخطط البريطاني، وكان على يقين بأن التفاوض من أجل التوصـل إلى حـل يرضي الطرفين النجدي والعراقي لن يتمَ إلا بتخطيط وبموافقة بريطانيا، بل لن نبالغ إذا قلنا بأن التفـاوض كان بين طرفين اثنين نجدي/ بريطاني.

وعلى كل حال فقد أسفر مؤتمر المحمرة عـن معاهـدة عرِفَت باسم "المعاهدة بين نجد والعراق بالمحمرة"[1] ، وقعت في الخامس من مايو (أيار) ١٩٢٢ (السـابع مـن رمضـان ١٣٤٠ هـ)، وكان أهم ما جاء فيها:

(١) أن عشائر المنتفك والظفير والعمارات هي عشـائر تابعة للحكومـة العراقيـة، وعلـى الحكـومتين (العراقيـة والنجديـة) أن تتعهـدا بمنـع تعـديات عشائرهما على الطرف الآخر.

---

[1] وزارة الخارجيـة السعوديـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهـدات من ١٣٤١ – ١٣٧٠ هـ الموافـق ١٩٢٢ – ١٩٥١م، ط ٥، معامـل البنوي، جدة، د. ت، ونصُّ المعاهدة كاملاً ص ص ١- ٤.

(٢) حسب الاعتراض الوارد من قِبـل حكومـة نجـد على الحدود والقبائل وما تفرّع عنهمـا مـن آبـار وأراضٍ، فقد أُتـفق على تشكيل لجنـة بـين أهـل الخبرة لكل حكومة شخصان تحت رئاسة أحد رجال حكومة بريطانيا، وتجتمع اللجنة في بغـداد لرسـم الحـدود القطعيـ ـة، والطرفـان يقبلونهـا بـدون اعتراض.

كما تضمـنت المعاهدة تعهد الطرفين بتـأمين طريـق الحج والمبادلات التجاريـة، والحـق فـي فـرض رسـوم إضافيـة على الجمـارك وضـرائب محليـ ـة وضـرائب فرعيـة وحريـة التجوُّل في ممالك الطرفين بقصد التجـارة أو الزيارة.

ولكن اللافت للنظر ما ورد في المـادة السادسـة التـي أشارت إلى أن المعاهدة تصبح ملغَاة متى توتـرت العلاقات بين أحد الطرفين المتعاقدين وبين الحكومة البريطانيـة.

ومن ثَم فإن المعاهدة حملت عوامل هدمها بين طياتهـا؛ إذ إنها أحالت عوامل التوتـر الرئيسة(*) إلى لجنة مشـتركة

(*) وهي مسائل الحدود وتبعيـة العشائر – الأراضي – الآبار.

يرأسها بريطاني؛ ولذا فلا مجال لمقولـة أحـد البـاحثين[1] "إن السلطان عبد العزيز آل سعود رفض العمل بها مدعيا أنه لم يخول مندوبه الثنيان حق التوقيع عليهـا"؛ إذ إن السـلطان في مطالبه التي حملها المندوب النجدي – السـابق ذكرهـا- رفض الموافقة على الحدود التي رسمها المنـدوب السـامي البريطاني، كما أنه لم يسلم بتبعيـة عشائر الظفير والعمارات للحكومة العراقيـة.

وإذا كان الملك فيصل بن الحسين قد وافق علـى بنـود المعاهدة إلا أنه رأى أن خير حل لهذه المسألة هو تعيين لجنة من الخبراء بالعشـائر والحـدود للنظـر فيهـا، وأن تقبـل الحكومتان حكمها[2] .

محادثات العقير (١٣٤١هـ / ١٩٢٢م):

كانت أحوال شبه الجزيرة العربيـة تنذر بوقوع صـدام بين آل سعود من ناحية والهاشميين من ناحية أخرى، حيـث تصاعدت الخلافات بين الشريف حسين بن علي في الحجـاز والسلطان عبد العزيز، وبما أن معاهدة المحمرة لـم تحسـم

---

[1] السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري، ص ٢٣٧.

[2] أمين الريحاني، ملوك العرب، جـ ٢، ص ٥٣٩.

الموقف على الحدود العراقيـة/ النجديـ ـة فقـد اسـتمرَت الغارات بين العشائر على الجانبين.

وإبـان هذه الأحداث عقدت بريطانيـا مـع الحكومـة العراقيـة معاهدة في العاشر مـن أكتـوبر (تشـرين أول) ١٩٢٢، وكان أهمَ ما تضمنته مع ملاحقها: مساعدة الجـيش العراقي، وتقديم المشورة في شئون العلاقات الخارجيـة..

وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على نشرها في الثالث عشر من نفس الشهر (أكتوبر)، وفـي اليـوم نفسـه أعلـن ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانيـة بيانًـا جـاء فيه أن بريطانيا سوف تبذل كل ما في وسعها للإسراع بتعيين الحدود العراقيـة/ النجديـة؛ حتى يتمكـن العراق من تقديم طلب الانضمام إلى عصبـة الأمم[1] .

وهكذا كان على سلطان نجد أن يواجـه لـيس حكومـة الهاشميين في العراق فحسب بل بريطانيا نفسها.. ومن ثَم دعا السلطان عبد العزيز السير برسي كوكس إلى العقير للنظـر في أمرين: **أولاً** الشـريف حسـين بـن علـي ومزاعمـه

---

[1] جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشئون العالميـة، جـزءان، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٦٥، جـ ٢، ص ١١.

ثانيا مطامع الأتراك فـي الموصـل.. وهـذا مـا صـرَح به السلطان نفسه، ولكن كوكس(*) اغتنم هذه الفرصة ليعيـد البحـث فـي اتفـاق المحمـرة.. ودارت المحادثـات بـين الجانبين(**) وقف فيها السلطان عبد العزيز علـى المخطـط البريطاني في كافـة جوانبه، ومن الواضح أنه ضاق ذرعـا بسياستهم؛ إذ قال "نراهم (البريطـانيين) يدسـون الدسـائس على (عبد العزيز)، أحاطوني بالأعداء، أقاموا دويلات حولي، ونصبوا من أعدائي ملوكًا، وهم يمدُّونهم دائما بالمسـاعدات الماليـة".

ثُم أكـد السلطان عبد العزيز أن البريطانيين "لا يعملون على مساعدة أمراء العرب مساعدة حقيقيـة.. بـل إنهـم يزيدون الخرق اتساعا.. ويصبح السـلام بـين المتخاصـمين

(*) وكان في صحبته صبيح نشأت (المندوب العراقي في لقاء المحمرة) والميجور مور (الوكيل السياسي البريطاني في الكُويت) والشـيخ فهـد الهذال (شيخ العمارات، وهي إحدى العشائر المتنازع علـى تبعيتهـا)، انظر: ص ١٢ من هذه الدراسة.

(**) بدأت المحادثات في الثامن والعشرين من نوفمبر (تشـرين ثـانٍ) ١٩٢٢ م (الخامس من ربيع ثانٍ ١٣٤١هـ).

مستحيلاً"، ثم ألقى السلطان ببعض التبعة على أمراء العـرب أنفسهم[1] .

وقد أسفر اللقاء عن توقيع بروتوكولين في العقيـر[***] وكان أهمّ ما أتـفق عليه في البروتوكول الأول هـو إنشـاء منطقة محايدة بين البلدين (نجد والعراق) [*] لمنع الصدام بين العشائر، على أن تبقى هـذه المنطقـة بـدون تحصـينات، وأن تستفيد من مراعيها وآبارها القبائل القاطنة على حـدود

---

[1] أمين الريحاني ملوك العرب، جـ ٢، ص ص ٥٤١ – ٥٤٥.

[***] عرف ببروتوكول العقير نمرة (١) وبروتوكول نمرة (٢) وتضمن الأول أربع مواد والثاني ثلاثة بنود (أ، ب، ج).. وحدّدت المادة الأولى من بروتوكول نمرة (١) نقاط الحدود في جميـع الجهـات الأصـلية، وقد تمّ التوقيع عليهما في الثاني مـن ديسـمبر (كـانون أول) ١٩٢٢م (ربيع ثانٍ) ١٣٤١هـ .

انظر نصّ البروتوكولين في:

وزارة الخارجيـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهـدات، ص ص ٥ – ٩.

[*] وهي بقعة تُدعى العوينة، وسميت بقطعة بقلاوة؛ لأنها فـي شـكلها المربع تشبه المعيـن Rhomboid.

انظر:

أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص ٣١٣.

البادين، وأن لا تستخدم المياه والآبار الموجودة على أطراف الحدود لأي غرض حربي كوضع القـلاع عليهـا (مخـافر أو أبنية)، ولا توضع جنود في أطرافها، وتمَ اعتماد ما تقرَر في المحمرة.

ولكن توسع نجد في حـدودها الشماليـ ـة والشماليـ ـة الغربيـة بعد استرداد واحات تيمـاء، وخيبـر، والجـوف، ووادي السرحان، كل ذلك أعطى لمشكلات الحدود أحجامـا أكثر بعدا وأشدَ تعقيدا، وأخذ الشـريف حسـين بـن علـي – وكأنه لا يعيش تطوُرات عصـره التـاريخي – يطالـب بإعطاء الجوف، ووادي السرحان لشـرقي الأردن، وإعـادة حائل إلى آل الرشيد، وعسير إلى آل عائض[1] ، واسـتمرَت الغارات بين قبائل نجد الشماليـة، وقبائل بادية العـراق[2] ، وأضحت المشكلات بين نجد والحكومات الهاشميـة المحيطة بها كما لو كانت حلقات متصلة يشعل بعضها البعض.

---

[1] عبد الله بن خميس، المجاز بـين اليمامـة والحجـاز، الريـاض، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، ص ٨٤.

[2] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة، جـ١، ص ص ٣٢٤ – ٣٢٥.

مسألة العشائر في مؤتمر الكويت (ديسمبر ١٩٢٣):

أمام توتر الموقف بين الهاشميين والسلطان عبد العزيز، اعتقدت بريطانيا أن اجتماع الأسرتين على هيئة مؤتمر يرأسه بريطاني[*] ويعقَد بالكويت في أواخر سنة ١٩٢٣ قد يكون مفيدا في التخفيف من حدَّة التوتر القائمة في المنطقة، وكان هذا أيضا في إطار سياستها الرامية إلى استقرار الحالة في شبه الجزيرة؛ ضمانًا لاستمرار مصالحها.

وكان المؤتمر المزمع عقده سوف يناقش المشاكل القائمة بين نجد وجاراتها الحجاز وشرقي الأردن والعراق، وجميع تلك الكيانات تحت حكم الهاشميين، ومما يفيد ذكره أن الحجاز لم يوفد مندوبا عنه حيث قاطع الشريف حسين بن علي المؤتمر[1] .

---

[*] عقدت بريطانيا رئاسة المؤتمر للكولونيل نوكس Knox المقيم السياسي البريطاني في الخليج.

[1] د. زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية، كياناتها السياسية، بيروت د.ت، ص ٥٦.

وما يهمنا في هذه الدراسة ماهيـة المشاكل التي ظلـت قائمة بين نجد والعـراق، وهـي كمـا وردت فـي وثـائق الخارجيـة السعوديـة[**] منحصرة في :

(١) إرجاع أهالي شمر الملتجئين للعراق، وكذلك العشائر الأخرى التي فرّت أخيرا من نجد.

(٢) أمر الأسلاب والمنهوبات التي أخذتها شمر وغيرهم من العشائر وفرُّوا بها إلى العراق[1] .

وقد وافق السلطان عبد العزيز على حضـور المـؤتمر ولكنه اشـترط أن تكـون المفاوضـات بـين منـدوبين[*] في المؤتمر في الشئون التي بينه وبين إحدى تلك الحكومـات كل على حدة فلا يتدخـل فيها الوفد الآخر؛ وفي ذلك احتراز

[**] أصدرت الخارجيـة السعوديـة بيانًا عن المـؤتمر عـرف باسـم الكتاب الأخضر النجدي تضمن الظروف المحيطة بمـؤتمر الكُويـت، والمطالب التي تقدّمت بها كل الأطراف.

[1] وزارة الخارجيـة ، مكة المكرمة، الكتاب الأخضر النجدي، مؤتمر الكُويت، نُشِر بأمر سلطان نجد ، د.ت ، ص ص٤ – ٥.

[*] عـين السـلطان عبـد العزيـز كـلاً مـن : حمـزة غـوث ود. عبد الله الدملوجي، حافظ وهبة، عبد العزيـز القصـيبي، هاشـم الرفاعي.

من أن يأخذ مندوبو الحكومـات الهاشميـة شـكل جبهـة موحـدة أو تكتل ضد مندوبيه ويكون موجها إلـى سـلطنة نجد[1] . وقد وافقت بريطانيا على طلبه.

وبدأت جلسات المؤتمر في السابع عشر مـن ديسـمبر (كانون أول) ١٩٢٣، وتقدَم الوفد العراقي بمطالبـه، وكـان أهمها:

(١) وضع اتفاقيـة بين العراق ونجـد تقضـي بمنـع غزوات القبائل.

(٢) أن تُجرى مخابرات سلطان نجد مع عشائره النازلة أو التي تنزل العراق بواسطة وكيلـه فـي بغـداد، ومخابرات حكومة العراق مع عشـائرها النازلـة أو التي تنزل نجد بواسطة وكيلها التي ستعينه.

(٣) لا يجوز لقوَات العراق أو نجد أن تجتـاز الحـدود بقصد تعقب الجناة إلا برضاء من الفريقين.

(٤) ينتدب كل من الطرفين مأمورا يدعى مفتش الحدود، ويكون بمعية كل منهما أتباع لا يتجـاوز عـددهم

---

[1] المصدر نفسه، ص ص ٥ – ٦.

العشرين لموافاة حكومتيهمـا بجميـع المعلومـات، ويكونان واسطة لتبادل المنهوبات، ويسعيان بالاتفاق لمنع السرقات والتعديات، ومـن الممكـن منحهمـا صلاحيات أخرى[1] .

وفي الجلسة الثانية التـي عقِـدت فـي اليـوم التـالي (١٨ من ديسمبر) قدّم الوفد النجدي مطالبه، وكان أهمها:

(١) إرجاع شمر نجد الذين هم في العراق إلى نجد.

(٢) إرجاع جميع المنهوبات التي وقعت على رعايا نجد بعد اتفاقيـة العقير كما هو مبين بقائمة مرفَقة.

(٣) طرد من التجأ إلى العراق من عشائر نجـد ممـن اعتادوا الإجرام وقطع الطرق.

(٤) إذا رؤي إن إقامة إحدى العشائر من شأنه أن يكـدر صفو الأمن العام فيحق للحكومة التابعين لها طلـب إخراجهم، ويجب في هذه الحالـة علـى الحكومـة

---

[1] المصدر نفسه، ص ص ٢٢ ، ٢٣.

القاطنين فـي أراضـيها تلبيـة طلـب الحكومـة الأخرى[1].

وبسِطَت المطالب النجديـة والعراقية، وجرت المناقشات حولها، واستغرقت وقتًا ليس بالقليل، وكاد الخلاف أن يتركز في كيفيـة مواجهة الغارات التي تقوم بها العشائر، وكـذلك إرجاع المنهوب، واقترح نوكس Knox:

(١) أن الغزو من قِبل عشائر أي مـن الـدولتين جـرم يستلزم عقابا صارما، وأن رئيس العشيرة المرتكبـة لهذا الجرم يعدُّ مسئولاً.

(٢) العمل على إرجاع المـال المنهـوب أو التعـويض عنه ويكون ذلك عن طريق لجنـة مـن منـدوبين من كلتا الدولتين، وإذا لم تتمكـن اللجنة من البـت في الأمر فتوكل إلى هيئة تحكـيم مـن المنـدوب السامي في العراق والمقـيم السياسـي البريطـاني في الخليج؛ ويكون حكمها مقبولاً من الطرفين.

وقبل أن يتفق الطرفان على أن يحضر بعض المندوبين لصياغة المواد السابقة[1] ، رأى الوفد العراقي أن تضاف مادة

---

[1] المصدر نفسه.

جديدة خلاصتها أن لا يكون هذا الاتفاق نافذ المفعول إلا بعد التوصـل إلى اتفاق بين الحجاز ونجد، وقد رفـض الوفـد النجدي هذا الشرط وعدُّوه خرقًا لمـا تقـرَّر مـن قبـل[2]، ولأنه بمثابة اعتراف ضمني منه بوجود اتحاد غير معلن بين العراق والحجاز موجه إلى نجد؛ ومن ثَم فقد طلب الوفـدان (النجدي والعراقي) تأجيل المـؤتمر حتـى تتـاح المـذاكرة والمداولة مع مراجعهما العليا للبت في النقاط المختلف عليها.

وقد استأنف المؤتمر جلساته في الثامن عشر من ينـاير (كانون ثانٍ) ١٩٢٤، ورأت الحكومة العراقيـة أنه لا يمكنها تسليم شمر نجد حالاً ولكنها مستعدة لإعطاء تعهـد رسـمي كتابة بأنه إذا لم يكن تطبيق المواد التي يتفق عليها كافيا لمنع شمر من الغزو على أراضي نجد فإن الحكومـة العراقيـ ـة تقوم بإخراج شمر المغيرين من العراق، ولكنها لا تـوجههم إلى نجد[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(2) السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال ، ص ٢٤٣.

(3) وزارة الخارجيـة السعوديـة، الكتاب الأخضر النجدي، ص ٤٦.

وبعد المناقشات اقترح نوكس Knox ألا تمكـن حكومة العراق عشائر نجد من الدخول إلى حدودها إلا بعد أن يقدموا كفالة، وعلى عشائر شمر نجد الـذين أقـاموا فـي العـراق أن يقدموا مثل هذه الكفالات، وإلا أُخرجوا من العراق[1] .

ولكن الاقتراح الذي تقدَّم به نـوكس لـم يكـن مقبـولاً من الطرفين، وبدا واضحا أن المؤتمر يسـير فـي طريـق مسدود[*] . وطلب أعضاء الوفدين تأجيل المؤتمر ليراجع كل وفد حكومته فيما اُختُلِف عليه في مسـألة إرجـاع القبائـل الملتجئة إلى العراق.. ورأى رئيس المؤتمر نوكس أنه لـيس ثمة فائدة من استمرار المفاوضات بين نجد والعراق، وكتـب إلى السلطان عبد العزيز بذلك، ثم أورد نوكس اقتراحا فحواه أن يتعهد الطرفان – بغير الطرد أو الجبر أو الإكراه – بمنع مرور العشائر أو الأفراد والتجائها من طرف لآخر، وأشـار نوكس إلى أن سعة الأراضي العراقيـة تمنع من إمكان سـد باب الالتجاء، وأن العشائر التي أخذت تلتجئ إلـى العـراق

---

[1] المصدر نفسه ص ص ٤٧ – ٤٨.

[*] وذلك بعد الجلسة الثالثة عشرة من المؤتمر في الحـادي والعشـرين من يناير (كانون ثانٍ) ١٩٢٤.

لم تكن بصورة مجتمعة، وأنه ليس فـي الإمكـان اسـتخدام السلاح لهذا الغرض[1] .

ولما لم يتم الاتفاق على مسألة العشائر طُويت صـفحتها إلى حين، والواقع أن مسألة العشائر كانـت شـائكة؛ حيـث إن عشائر الطرفين (النجدي والعراقي) لـم يتفهمـا أسـرار الأحكام والمعاهدات والظروف السياسيـة بصفة عامـ ـة.. وأنى يستطيع البدوي وقتذا أن يتفهـم ذلك إذا جدّ في طلـب المرعى وثارت في نفسه ثورة الانتقام أو حلاوة الغزو؟!!!

اتفاقيـة بحرة (١٩٢٥):

كانت العلامات التي وضِعت على حدود نجد والعـراق بعد اجتماع العقير قد ضاعت معالمها.. وعقب فشل مـؤتمر الكُويت (١٩٢٣م) استمرّ التوتـ ـر علـى الحـدود، وعـاد الإخوان فضاعفوا نشاطهم[2] ، بل وامتد هذا التوتـر ليشـمل بقيـة الحدود التي تـربط نجـدا بالحكومـات الهاشميـ ـة

---

(1) المصدر نفسه، ص ص ٥٢ – ٥٥.

(2) أمين سعيد، تاريخ الدولـة السعوديـ ـة، المجلـد الثـاني، عهـد الملك عبد العزيز آل سعود (١٣١٩ – ١٣٧٣هـ ـ)، لبنـان، ط ـ ١، ١٣٨٥هـ، ص ٢٤٢.

(الحجاز، وشرقي الأردن)، حيث ازداد عناد وتصلب الشريف حسين بن علي ليس تجاه السلطان عبـد العزيـز آل سـعود فحسب بل وتجاه بريطانيا أيضا، وإلى جانب عـدم إفسـاح المجال للنجديين لأداء فريضة الحج، راح يطالـب بريطانيـا بالوفاء بالتزاماتها تجاهه، ومن ثَـم سـحبت حمايتهـا لـه، كما أوقفت المساعدات الماليـة، وبات الحجاز بـلا حمايـة بريطانيـة، وتقدَمت قوات عبد العزيز آل سعود إلى الحجاز في سبتمبر (أيلول) ١٩٢٤م (١٣٤٣هـ)[1] .

وهكذا أوشك الطوق الذي أحاط بعبد العزيز أن ينكسر.. وأضحت مواجهته مع الحكومتين الهاشـميتين فـي العـراق وشرق الأردن، ولعلنا نشير إلى أن خروج الشريف حسـين من الحجاز أضعف من عناد ولديـه فيصـل فـي العـراق، وعبد الله في شرق الأردن، ولا يغيب عن ذهن الباحث أيضا الدور الـذي لعبتـه الحكومـة البريطانيـة؛ لأن تخليهـا عن الشريف حسين هو فـي حـد ذاتـه تعضـيد لموقـف عبد العزيز آل سعود.

---

[1] قدري قلعجى، الخليج العربي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٥، ص ٥٠٤.

بيد أن المواجهة لم تصبح بين عبد العزيز والحكـومتين الهاشميتين بقـدر كونهـا بـين عبـد العزيـز والحكومـة البريطانيـة.. لأن الأخيرة- بحكم نظام الانتـداب- باتـت مسئولة عن العراق وشرق الأردن..

ولذا فقد اقترح وزير المسـتعمرات البريطـاني أمـري Amery عقد مؤتمر جديد يحضره ممثـل عـن الحكومـة البريطانيـة وآخر عن نجد لتصفية المسائل المعلقة بين نجـد والعراق، فإذا رفضت حكومة نجد الاشتراك فـي المـؤتمر فتكون بريطانيا مسئولة عن صيانة الأمن في العراق[1] .

وقد عقد المؤتمر في بحرة[*] . ومما يسـترعي انتبـاه الباحـث أن جلبـرت كلايتـون Gilbert Clayton [**] المندوب المفوَّض فـي الحكومـة البريطانيـة قـد نـاب عن الحكومة العراقيـة في الاتفاق والتوقيـع؛ ممـا يعنـي

---

[1] السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال، ص ٢٤٥.

[*] تقع في الطريق بين مكة وجدة.

[**] وكان يصحب كلايتون كل من جورج أنطونيوس (المفتش في دائرة معارف فلسطين وقتذاك) وكاتب بريطاني، وتوفيـق السـويدي (أحـد رؤساء الوزارة العراقيـة فيما بعد).

انظر: صلاح المختار، تاريخ المملكة، جـ ٢، ص ٢٦٤.

أن بريطانيا لم تعد تحرك الأحداث من وراء ستار، ولعل هذا جاء نتيجة للمعاهدة العراقيـة/ البريطانيـ ـة فـي أكتـوبر (تشرين أول) ١٩٢٢.

وعلى كل حال فقد أسفر المؤتمر عن توقيـع اتفاقيـ ـة عرِفَت باتفاقيـة بحرة[1] ، تضمنت في ديباجيتها اثنتي عشرة مادة، كان من أهمها ما يلي:

(١) أنها تضمنت ما جاء في معاهدة المحمرة وملحقاتهـا التي عرِفَت ببروتوكولي العقير.

(٢) حسب منطوق المادة الأولى تعترف كل من الدولتين (العراق، ونجد) بأن الغزو من قِبل العشائر القاطنـة في أراضيها على أراضي الدولة الأخـرى يسـتلزم عقاب مرتكبيه عقابا صارما من قِبل الحكومة التابعة لها، وأن رئيس العشيرة يعدُّ مسئولاً.

---

[1] وزارة الخارجيـة السعوديـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات، انظر النصّ الكامل للاتفاقيـة ص ص ١٠ – ١٢، علما بأنها وقعـت في أول نوفمبر (تشرين ثانٍ) ١٩٢٥/ الرابع عشـر مـن ربيـع ثـانٍ ١٢٤٤ هـ .

(٣) أن اجتيـاز الحـدود لا يـتمُ إلا بعـد الحصـول على رخصة من الحكومة التابعة لها العشائر الراغبة في التنقـل وبعـد موافقـة الحكومـة الأخـرى، وأن الرخصة والموافقة ملزمة للحكومتين إذا كـان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى عملاً بمبدأ حريـة المرعى.

(٤) لا يجوز لقوّات العراق ونجـد أن تتجـاوز حـدود بعضها البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضـى الحكومتين.

(٥) تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقومـا بمـذكرات وديـة لعقـد اتفاقيـة خاصـة بشـأن تسـليم المجرمين، وذلك في مدة لا تتجاوز السنة.

ومن الملاحظ أن معظم هذه المواد وردت في الاقتـراح الذي تقدَم به نوكس في مؤتمر الكُويت، علما بأنه قد أُلحِقـت بهذه الاتفاقيـة عدَة مكاتبات خاصـة بشـأن المجـرمين من الجانبين وتصفية المنهوبات القديمـة المطلوبـة لرعايـا الفريقين.

ثانيا

المرحلة الثانية

(١٩٢٦ - ١٩٣٥)

كانت الاتفاقيـات(*) التي عقِدت إبـان المرحلة الأولـى بين نجد والعراق قد وضعت حلاً لقضايا الحـدود المتنـازع عليها بإيجاد منطقة محايدة يسمح فيهـا للعشـائر باسـتعمال آبارها وأراضيها للمرعى.

بيد أن المرحلة الثانية التي نحن بصددها تختلف كثيـرا عن المرحلة السابقة، وسوف تحدَّد من خلال:

(١) تعرُّض للعلاقـات السعوديـة/ البريطانيـة(**) للاختبار.

(*) والتي تمت بين عامي ٢٢ – ١٩٢٥ بداية من معاهـدة المحمـرة، فبروتوكولي العقير، ثُم اتفاقية بحرة (١٩٢٥).

(**) بدأت المفاوضات بين عبد العزيز آل سعود والحكومة البريطانيـة في نوفمبر (تشرين ثانٍ) ١٩٢٦، وانتهت باعتراف بريطانيـا رسـميا بعبد العزيز ملكًا على الحجاز وسلطانًا لنجد وملحقاتها.

(٢) قيام العراقيين ببناء مخافر على الحدود.

(٣) هجمات الإخوان على العراق، وتوتـر العلاقات.

(١) تعرض العلاقـات السعوديـة/ البريطانيـة للاختيار:

وليس من شك في أن تطـور العلاقـات السعوديـة / البريطانيـة قد عزّز شعور عبد العزيز بالسـلامة والأمـن، ولكنها لم تبدد تخوُّفه من الهاشميين؛ إذ ما الذي يمنـع أبنـاء الملك حسين بن علي المبعد من شن حرب انتقاميـة ضـد آل سعود؟! إنها الحكومـة البريطانيـة بحكـم سـيطرتها على الشئون الخارجيـة والعسكريـة فـي الحكـومتين الهاشميتين الباقيتين (حكومة فيصل فـي العـراق وحكومـة عبد الله في شرقي الأردن)، ومن ثَـم كـان عبـد العزيـز

انظر:

جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القوميـة، ترجمة د. ناصر الدين الأسد وآخر، دار العلـم للملايـين، بيـروت، ١٩٦٢، ص ٤٦٢.

آل سعود حريصا على صداقته مع بريطانيا؛ للانتفاع بنفوذها الكابح بما يفيد ويؤمـن حدود بلاده.

ولكن هذه العلاقات تعـرَضـت للاختبـار لأوَل مـرة؛ إذ تعجل بعض المسئولين العـراقيين فبنـوا ثلاثـة مخـافر على الحدود في مناطق "بصية"، و"السلمان"، و"الشبكة" خلافًا لما أُتـفق عليه في المادة الثالثة مـن بروتوكـول العقيـر. وسعت حكومة السلطان عبد العزيز آل سعود لـدى حكومـة العراق طالبة إزالتها محتجـة على إقامتها[1] ، هـذا فضـلاً عن قيام بعض عشائر شمر العراق بشن الغارات المتواليـة على العشائر في داخل نجد، وعندما لفت السلطان عبد العزيز نظر هنري دوبز H. Dobbe المندوب السامي البريطـاني في العراق إلى أن تلـك الغـارات تعكـر صـفو الأمـن في منطقة الحدود، زعم المندوب السـامي "إن الغـزاة هـم من شمر سوريا، وقوَتهم الغازية تجتاز المنطقـة الصـغيرة الفاصلة من العراق بسـرعة قبـل أن تتمكـن الحكومـة العراقيـة من التقاط أخبارها"[2] .

---

[1] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة، جـ٢، ص ٦٥٥.

[2] صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة، جـ٢، ص ٤٣٣.

ولكن إنكار المندوب البريطاني يكشفه باحث عراقي؛ إذ تصدّى للدفاع عن موقف حكومته من بناء المخـافر، وقـال: "إنها لتأمين القيام بالمسئوليات المترتـبة علـى الحكومـة العراقيـة وفقًـا لاتفاقيـة بحـرة (١٩٢٥م)، فتشـرف على الحوادث التي قد تقع وتثبت بالطرق الصادقة لمنع الغزو من قِبل العشائر القاطنة في أراضيها (أي العراق)[1] .

بيد أن التفسير التاريخي يؤيـد ما ذكره باحث آخر؛ لأنه الأقرب إلى المنطق؛ إذ فسر أن بريطانيا هي التـي أقامـت المخافر بحيث تستطيع قوَاتها الإشراف على الساحة الأمامية لطرق المواصلات عبر البلاد العربيـة، وعلى أنابيب الـنفط والمنشآت العسكريـة والمطارات المزمع إنشاؤها في القسـم الجنوبي من الفرات، وهي تدابير وقائيـة باتـت الضـرورة إليها ماسة بعد أن فقدت بريطانيا في ذلك الحـين سـيطرتها على إيران.. وكان من شأن تلك النقاط العسكريـة المتقدمـة في أواسط الجزيرة العربيـة الحدُ من مطامع عبـد العزيـز

---

[1] عبد الرازق الحسني، العراق في دوري، ص ٨٤٨.

آل سعود (القوميـة) والضـغط عليـه عسـكريا إذا ظهـر ما يوحي بتبديل موقفه الودي من البريطانيين[1] .

(٢) مسألة المخافر على الحدود:

ولكن هذه الحصون العسكريـ ـة (المخـافر) أوجـدت توتـرا على الحدود؛ إذ أعطت للإخوان مبررا لشن غارات على الحدود العراقيـة، واعتبروهـا (المخـافر) اعتـداءات على حقوقهم التقليديـة في حريـة الرعي والانتقـال غيـر المقيـد عبر الحدود، والإخوان علـى كـل حـال يعـدُّون العراقيين كفارا؛ ولذا فهم صيد حلال [2]، لأنه قد ارتبط ذلك في مفهومهم بالدعوة إلى الجهـاد ضـد المخـالفين للـدعوة السلفيـة، بل إن تعامل عبد العزيز مع البريطانيين أغضـبهم وزاد من حدَّة نزاعهم معه، وحملـوا أيضـا علـى الملـك

---

[1] داكويرب فون ميكوش، عبد العزيز، ترجمـة د. أمـين رويحـة، بيروت، د.ت. ص ٢٢٣.

[2] محمد المانع، توحيـد المملكـة العربيـ ـة السعوديـ ـة، ترجمـة د. عبد الله الصالح العثيمين، الرياض، ١٩٨٧، ص ١١٨.

عبد العزيز(*) لأنه لم يواصل الحرب على المناطق المجاورة ووجهوا له اللوم؛ لأنه يسمح لقبائل شرقي الأردن والعـراق بإرسال مواشيهم لترعى في ديار الإسلام[1] ، ومع أن العلماء أيـدوا في فتواهم موقف الإخوان، إلا أنهم اعتبروا إعـلان الجهاد من مسئوليات الإمام وحده[2].

(٣) حقيقة غارات الإخوان

ولذا فقد أشار أحد الباحثين[3] إلى أن الهـدف الحقيقـي من غارات الإخوان على الحدود العراقيـة أنهم كانوا يأملون في أن السلطات البريطانيـة ستعتقد بأن عبد العزيـز نفسـه كان وراء تلك الغارات؛ فتعمل على الإطاحة به.

(*) وكان ذلك في شهر ديسمبر (كـانون أول) ١٩٢٦ إبـان اجتمـاع للإخوان في هجرة الأرطاوية.

(1) حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص ٢٩٩.

(2) أم القرى، مكة المكرمة، ١٢ فبراير ١٩٢٧.

نقلاً عن:

أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربيـة السعوديـة، ترجمـة د. كمال اليازجي، دار الساقي، لندن ط ٢، ١٩٩٠، ص ٦٥.

(3) محمد المانع، توحيد المملكة، ص ١١٨.

وأكـد باحث آخر[1] أن البريطانيين كانوا على وعي تام بالمأزق الذي يواجه عبد العزيز بهجوم الإخوان على العراق؛ ولذلك حرصوا على استفزازهم وإغرائهم بشن هذه الغـارات فكان بناء المخافر، وبدأت الشرارة الأولـى للتـوتر عنـدما أرسلت حكومة العراق في سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧ اثني عشر عاملاً في حراسة سبعة رجال مـن البـوليس لبنـاء مخفـر "بصية"؛ فقام الإخوان بمهاجمته وقتل من فيه.

وقد احتجَ العراقيون والبريطانيون بشـدّة لـدى الملـك عبد العزيز، واعتبروه مسئولاً عن أعمال الإخـوان، ولكـن الملك عبد العزيز انتقد هذه الغزوات علنًا في مناسبات عديدة، ولكن الصحف العراقيـة وجهت الكثير مـن الدعايـة ضـد النجديين، وأمام ذلك قال الملك عبد العزيز: "دعوا البريطانيين يقفوا على الحياد، وسـوف ينتهـي الأمـر بيننـا بـالقوّة"، وساد الجو توتـر عام [2]؛ إذ أمرت الحكومة البريطانيـة قوّاتها الجوية بمطاردة الغزاة من الإخـوان عبـر الحـدود،

---

[1] جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، القـاهرة، ط ٤، ١٩٩٤، ص ص ٦٣٨ – ٦٤٠.

[2] محمد المانع، توحيد المملكة، ص ١١٨.

ثُم كانت المراسـلات بـين المنـدوب السـامي البريطـاني في العراق والملك عبد العزيز، وأُتـ ـفق علـى أن توضـع مسألة المخافر على مائدة المفاوضات في مؤتمر يعقَد في جدَّة في الثاني مـن مـايو (أيـار) ١٩٢٨[*] ، وأراد المنـدوب البريطاني إيجاد مبـرر لإقامـة المخـافر، ولكـن الملـك عبد العزيز رفض قبول أي تفسير حولهـا، وأنـه لا مجـال إلى إعادة الطمأنينة إلى النفوس إلا بهدم هذه المخافر[1] .

ومن ثَم فقد استمرَ عاملاً التوتـر على الحدود:

أ- إعلان الحكومة العراقيـ ـة عـن اسـتمرار بنـاء المخافر.

ب- قيام الإخوان بغارات مستمرة على تلك المخافر.

---

[*] حضره جلبرت كلايتـون عـن الحكومـة العراقيـ ـة، وحضـر من الجانب السعودي الملك عبد العزيز، وقد علق المؤتمر لفترة شهرين تقريبا؛ نظرا لحلول موسم حج عام ١٢٤٦هـ، وقد استؤنفت جلسـاته في أغسطس (آب) ١٩٢٨، وقد شارك وزير المعارف العراقي وقتئـذ توفيق السويدي في جلسات المؤتمر بعد استئنافه.

[1] عبد الرازق الحسني، العراق في دوري، ص ٢٥٠.

ورغبة في تفويت الفرصة على السلطات البريطانيـة وعدم تمكينها من استثمار اندفاع الإخوان وخلافهم معه، دعا الملك عبد العزيز إلى اجتماع عـام أصـبح يعـرف باسـم (الجمعية العموميـة) في السادس من نوفمبر (تشرين ثـانٍ) ١٩٢٨، حضره كل زعماء القبائل الكبيرة بمـا فـيهم كثيـر من قادة الإخوان أنفسهم أو المتعاطفين معهم، واستنكر الملك اعتداء الإخوان على الحدود العراقيـة وهجمـاتهم العنيفـة عليها، ولكن الإخوان كرروا احتجاجاتهم حول مخافر الحدود العراقيـة، وأبدى الملك استعداده للتنازل عن الحكم ولكن نبذ الحاضرون فكرة التنازل وجدّدوا بيعتهم للملك عبـد العزيـز بناء على رغبته[1] .

ومع ذلك فقد استأنف الإخوان هجماتهم علـى الحـدود العراقيـة، وقامت القوات الجوية البريطانيـة بقصف قـوات الإخوان، وكانوا في بعض الأحيـان يتعقبـونهم إلـى نجـد ويقصفون مخيماتهم وموارد مياههم، وتقدَّم الملك عبد العزيز باحتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانيـة، ثم واصـل محاولاته للتفاوض مع رجال القبائل، ولكنهم كانوا يـزدادون

---

[1] أمين الريحاني، ملوك العرب، جـ ٢، ص ص ٥٦٥ – ٥٧٢.

تعنتًا؛ ولذا فقد اضطر لمواجهتهم في معركة شديدة في نهاية شهر مارس (آذار) ١٩٢٩، وهرب فيصل الدويش مع بعض أتباعـه إلـى الكُويـت لاجئًـا لـدى المعتمـد البريطـاني ديكسون Dickson [1]، وهـذا يؤكـد مـا ذهبنـا إليـه أن الحكومة البريطانيـة تحاول استثمار حركـة الإخـوان، ولعلها أرادت الضغط على الملك عبد العزيز لأسباب عديدة، منها أن قضايا الحدود بينه وبـين حكومـة شـرقي الأردن لم تُحلّ نهائيا[2]، كما أن السياسـة البريطانيـة – كطبيعـة سياسات دول الغرب – لا تترك حاكما أو دولة إلا وزرعـت لها فيها بعض المشكلات؛ لتظل في حاجـة دائمـة لمعونـة الغرب.

وعلى كل حال كانت مهمة الملك عبد العزيز الإفـلات من هذا المخطط؛ ولذا فقد بعث برسله إلى الكُويت والعراق، وأتـفق على لقاء في "خباري، وضـحا"[*]، حيـث أرسـل

---

[1] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة، جـ ٢، ص ص ٥٠٣ – ٥٠٥.

[2] وزارة الخارجيـة السعوديـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات، ص ص ١٤ – ١٨.

[*] لوفرة مياهها وتوسط موقعها بين العراق والكُويت والسعوديـة.

البريطانيون ممثلهم السياسي العام في الخليج الكولونيل بيسكو لرئاسة الوفد البريطاني، وأما الجانب السعودي فكان برئاسة الملك عبد العزيز نفسه[**] وأسفر اللقاء عن تسوية المشكلات الناتجة عن غارات الإخوان[1] .

وفي أثناء المفاوضات دعا المسئولون البريطانيون الملك عبد العزيز لمقابلة ملك العراق فيصل بن الحسين تدليلاً على حسن النوايا، وإنشاء صداقة جديدة بين بلديهما، فوافق الملك عبد العزيز على ذلك؛ وكان لقاء لوبن[2] .

لقاء لوبن Lupin:

أعدَت الحكومة العراقية عدَتها لعقد مؤتمر يجمع بين العاهلين السعودي والعراقي[*] ، وجرت الاستعدادات

[**] وكان في الوفد البريطاني الكولونيل ديكسون، وبعض قادة القوات الجوية البريطانية في العراق، وأما الوفد السعودي فضمَ مستشاري الملك (يوسف ياسين، وحافظ وهبة).

[1] محمد المانع، توحيد المملكة، ص ص ١٨٣ – ١٨٦.

[2] المرجع نفسه، ص ١٨٨.

[*] أُتفق أن يكون اللقاء على ظهر سفينة مدرَعة بريطانية تُسمى لوبن Lupin كانت راسية في مياه الخليج العربي، وقد سمي اللقاء باسمها.

من جانب الطرفين، وتـمَ اللقـاء فـي الثـامن والعشـرين من فبرايـر (شـباط) ١٩٣٠ (٢١ رمضـان ١٣٤٨هـ ـ)، وقد أظهر العاهلان صادق الرغبة وحسن النوايا، واسـتمرَت المفاوضات يومين اثنين انتهت بالموافقة علـى نقـاط أربـع عالجت المسائل المعلـقة، وكان أهمها:

(١) عقد معاهدة حسن الجوار بين البلدين، وفيها اعتراف كل من الطرفين بالآخر، وقبول التمثيـل الخـارجي والتعهد بمنع الغزو والتعدي بين عشائر الطـرفين، وتسليم المجرمين، وتأليف لجان حدود دائمـة لحـل القضايا التي تقع على الحدود، وذلك علـى أسـس التحكيم حسب البروتوكول الذي يلحـق بالمعاهـدة المذكورة.

(٢) تسـوية مشـكلات المنهوبـات وديـا أو بإحالتهـا إلى محكمة مؤلـفة من عضوين سعوديين، وآخرين عراقيين، والخامس بريطاني.

(٣) اتفق الطرفان على قضيـة المخافر بقبول الأسـس اللازمة كلها بصورة وديـة خـلال سـتة أشـهر

من تاريخ عقد المؤتمر وإلا أُحِيلت على هيئة التحكيم ويكون حكمها قطعيا وواجب التنفيذ[1] .

وقد استقرَت العلاقات بين الجانبين السعودي والعراقي، حيث تمَ تنفيذ ما أُتـفق عليه في اجتماع لوبن، وجـاء ذلـك من خلال التوقيع على ثلاث اتفاقيـات بعـد عـام واحـد من الاجتماع المذكور، وكانت إجمالاً كما يلي:

(١) معاهـدة صـداقة وحسـن جـوار (فـي السـابع من إبريل – نيسان ١٩٣١).

(٢) بروتوكول تحكيم وهو ملحـق بالمعاهـدة السـابقة (في نفس التاريخ).

(٣) معاهدة تسليم المجرمين (في اليوم التالي – الثـامن من إبريل-) .

---

[1] عبد الرازق الحسني، العراق في دوري، ص ٢٥٣.
والكاتب كان حاضرا اللقاء بصفته ممثلاً للصحف العراقيـة.

أولاً: معاهدة صداقة وحسن جوار (ذي القعـدة ١٣٤٩هـ/ إبريل ١٩٣١):

جاءت هذه المعاهدة في ست عشرة مادة(*) كـان أهـم ما جاء فيها ما يأتي:

(١) يسود سلم دائم وصداقة وطيدة بين الطرفين اللـذين يتعهدان بأن يبـذلا جهـدهما للمحافظـة عليهمـا، وأن يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعـات والاختلافات التي قد تنشأ بينهما.

(٢) تؤسس حالاً بين المملكتين علاقات التمثيل السياسـي والقنصلي.

(٣) يمنع كل طرف استعمال بلاده قاعدة للأعمال غيـر القانونيـة أو الاستعداد لها بما فـي ذلـك الغـزو

(*) انظر النص كاملاً في:

وزارة الخارجيـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهـدات، ص ص٦٨ – ٧٢.

وقد مثل الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز النائـب العـام للملك عبد العزيز آل سعود ووزير الخارجيـة، وعن الجانب العراقـي نوري السعيد رئيس الوزراء، وكان اللقاء في مكة المكرمة.

مما تكون موجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر[1]

(٤) لعشائر الفـريقين مـلء الحريـة فـي التنقـل في أراضي المملكتين بقصـد الرعـي أو المسـابلة ويتعهـد كل من الطرفين بألا يضـع أقـل عرقلـة في سبيل ذلك.

(٥) تشكيل لجنة حدود دائمة قوامها اثنان من كل طرف، وتجتمع مرة واحدة في كل ستة أشـهر أو حسـبما تقتضي الحالة، ومهمـة اللجنـة المـذكورة هـي أن تحسم بطريقة وديـة أية مسـألة مـن المسـائل الخاصـة بالرعي وتنقلات العشـائر أو منازعاتهـا وتقدير الخسائر الطفيفة وغير ذلـك ممـا يتعلـق بمسائل الحدود[2] .

(٦) الدخول في مفاوضات من أجـل عقـد اتفاقيـات خاصـة بالأمور الاقتصاديـة والقنصليـة والإقامة والجنسيـة.

---

[1] المصدر نفسه، ص ٦٩.

[2] المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٧) يحال كل اختلاف فيمـا يتعلـق بنصـوص هـذه المعاهدة أو غيرها إلى التحكيم الذي يجري بموجب البروتوكول المرفَـق بها [1].

ثانيا: بروتوكول تحكيم (٢٠ مـن ذي القعـدة ١٣٤٩هـ/ ٧ إبريل ١٩٣١):

وجاء في عشر مواد[*] انصبت جميعهـا فـي كيفيـة التحكيم فيما ينشأ من قضايا بين الطرفين، وأن التحكيم يـتمُ بواسطة محكمين لا يتجاوز عددهم السـتة بالتسـاوي بـين الفريقين برئاسة شخص يتفق على انتخابه من وقت لآخـر، وإذا رغب أحد الطرفين في أن يحيل إلى التحكـيم فـي أي قضيـة من القضايا عليـه أن يعلـن عـن رغبتـه حينئـذ إلى الفريق الآخر، مع بيان بأسماء محكميه، وعلى الطـرف الثاني أن يبين للأول أسماء محكميه أيضا، وأن يتمَ التحكـيم خلال ستة أشهر، وأن يرسل الطرف الراغب فـي الإحالـة إلى التحكيم مذكرة بالقضيـة والحجج التـي يسـتند إليهـا

---

[1] المصدر نفسه، ص ٧٢.

[*] انظر النصَ كاملاً في: وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص٧٣ - ٧٤ .

للطرف الآخر ولرئيس هيئة التحكيم، وعلـى هـذه الهيئـة أن تصدر قرارها خلال ثلاثة أشهر.

هذا فضلاً عن تقديم جميع التسهيلات والمساعدات لهيئة التحكيم للقيام بالمهمة المنوطة بها، وكذلك قبول وتنفيذ القرار الذي يصدره المحكمـون فـي المسـألة المرفوعـة إلـيهم وللمحكمين- إذا اقتضـى الأمـر- أن يصـدروا قـرارهم بالأكثرية.

ثالثًا: معاهدة تسليم المجـرمين (٢١ مـن ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ٨ إبريل ١٩٣١م):

وقد جاءت في ثماني مواد(*) . وهذه المعاهدة كما هـو واضح من اسمها خاصـة بمسألة الأفراد الـذين يرتكبـون الجرائم، وأتـفق على أن تتعهـد الحكومتان بتسليم رعايا كل طرف إلى حكومته في حالة ارتكابه إحـدى الجـرائم غيـر السياسيـة(**) ويوجدون لدى الطـرف الآخـر، ولا يجـوز

(*) انظر النصّ كاملاً في:

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٧٥ – ٧٧.

(**) وهي قطع الطريق أو السرقة أو السلب أو القتل أو الغزو أو التعدي الشديد سواء كان المجرم فردا أم جماعة، وكل شخص قام ضد شخص

بمقتضى هذه المعاهدة تسليم أي فرد بسبب أي جرم ارتكبـه قبل تاريخ تنفيذها.

ولعل من المفيد ذكره أن نوري السـعيد أرسـل كتابـا للأمير فيصل بن عبد العزيز يؤكـد فيه: "إن الجرائم التـي يرتكبها البدو عادة لا بدَّ أن تدخل ضـمن أعمـال الاعتـداء بعنف أو السلب أو قطع الطريق أو السرقة بأنواعها". وكـان ردُّ الأمير فيصل بالموافقة على هذا، والحرص على تنفيـذه بالمثـل؛ لأن هـذه الجـرائم ليسـت ذات صـلة بـالجرائم السياسيـة[1].

وسارت العلاقات بين البلدين الجارتين طيبة، ولم يتـرك العاهلان مناسـبة تاريخيـ ـة إلا أكـ ـدا فيهـا حرصـهما على استمرار التعاون، والرغبة في تدعيم هذه العلاقات.

وعلى سبيل المثال. ففي يوليو (تموز) ١٩٣٢ وعنـدما قام الأمير فيصل بن عبد العزيز بزيارة للعراق أُستُقبِل بحفاوة أخويـة، وانتهزت الصحف العراقيـة فرصة قدوم الأميـر

أحد صاحبي الجلالة (عبد العزيز آل سعود، وفيصـل بـن الحسـين) أو ضد شخص أحد أفراد عائلتيهما.

[1] وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٧٨ – ٧٩.

السعودي فأوضحت متانة العلاقات العراقيـة/ السعوديـ ـة.. وكان لذلك الترحيب صدى طيب في نفس والد الأمير المـلـك عبد العزيز فأبرق شاكرا للملك فيصـل وللشـعب العراقـي على هذه الحفاوة[1] .

وعندما أصبح العراق عضوا في عصبـة الأمـم عـام ١٩٣٢[*] أرسل الملك عبد العزيز آل سعود ببرقيـة تهنئـة للملك فيصل بن الحسين عبـر له فيها عن مشـاركته إيـاه والشعب العراقي الفرح والسرور، وردّ عليه فيصل بامتنـان كبير لهذه المشاعر ومؤملاً استمرارها[2] .

---

(1) ممدوح عارف الروسان، العلاقات السعوديـة/ العراقيـة ١٩٢٠ – ١٩٤١، ضمن أبحاث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيـز، جامعة الإمام محمد بن مسعود، الرياض، ١٩٨٥، ص ١٨.

(*) أصبح العراق عضوا في عصبة الأمم فـي الثـاني مـن نـوفمبر (تشرين ثانٍ) ١٩٣٢م.

(2) Jerman, Robert L: The Jeddah Dieries 1919 – 1940, Vol. 3, E 6396/1197/25, No. 443, From Mr. Hope Gill to Sir John Simon, Dec. 6, 1932, P. 399.

وهذا وقد تابع الملك الشاب غـازي[**] سياسـة والـده في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع العربيـة السعوديـ ـة.. وعلى سبيل المثال، تبادل الملك غازي برقيات التهنئة والشكر مع الملك عبد العزيز بمناسبة إنهاء الخلافات وبداية علاقات صداقة وأخوة مع المملكة اليمنيـة بعد إبرام اتفاقيـة الطائف عام ١٩٣٤ [1].

اتفاقيـة طريق الحج البري (فبراير - شـباط ١٩٣٥م):

وفي الثاني عشر من فبراير (شـباط) ١٩٣٥؛ أي بعـد مرور حوالي أربعة أعوام، وقـع الطرفان (حكومة العـراق الملكيـة، والحكومة الملكيـ ـة العربيـ ـة السعوديـ ـة) [*]

[**] توفي الملك فيصل بن الحسين في الثامن مـن سـبتمبر (أيلـول) ١٩٣٣ وخلفه ابنه غازي، وكان في الحادية والعشرين من عمره.

[1] وثائق الخارجيـة البريطانيـة - F.O. 371/19019-14684 E 3607/25, No. 152, Annual Report, 1934.

[*] هكذا جاء عنوان الاتفاقية.

اتفاقيـة بشأن طريق الحج البري، جاءت فـي سـتة عشـر بندا[1] . وكان من أهمها:

(١) التعهـد بإصلاح طريق الحج البري بـين العـراق والحجاز كل ضمن حدوده، والسهر علـى الأمـن والنظام في الطريق المذكور.

(٢) تتعهـد الحكومتان بتخصيص أدلاء يرافقون سيارات الحج عند ذهابها وإيابها كل ضمن حدوده.

(٣) تأمين احتياجات السيارات، وكذلك السماح للسيارات العراقيـة (العامـة) بنقل الحجـاج مـن العـراق إلى المدينة المنورة ذهابا وإيابا، وأما الخصوصـية فيسمح لها بنقل أصـحابها ومتعلقـاتهم إلـى مكـة المكرمة.

(٤) وفي البنود من التاسع وحتى الثاني عشـر حـدَدت الرسوم التي سوف يتقاضـاها الطرفـان، وكـذلك

---

[1] انظر النصَ كاملاً في:

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٤.

الحالات المعفَاة من تلك الرسوم كالسائقين ورؤسـاء القوافل الذين يعينون من قِبل السلطات المختصـة.

(٥) لكلا الطرفين حق إعادة النظر في هـذه الاتفاقيـة على أن يخبر الطرف الآخر بمدّة لا تقل عن خمسة أشهر قبل حلـول عيـد الأضـحى، وقـد أتـفق على التعهـد يفتح الطريق في موسم الحج في العام نفسه (١٣٤٣ هـ).

وإن كانت هذه الاتفاقيـة قد عالجت بعض شئون الحـج بين المملكتين إلا أنها أفسحت المجال لزيادة علاقات الدولتين توطدا وتذاك.. وهذا ما عبر عنه الملك عبد العزيز آل سعود عندما التقى بوفد من الكشافة العراقيـة فـي العـام نفسـه (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٥م) وكان مـن جملـة مـا قالـه الملـك عبد العزيز:

"أعاهد الله وأعاهدكم على أمور ثلاثة:

أولاً: الإخلاص لله والدين الحنيف، واتبـاع سـنة السـلف الصالح.

ثانيا: الإخلاص للعروبة.

ثالثًا: أن لحمى ودمي وعواطفي وأولادي وجيشي، وجميع ما أملك هو لنصرة العراق وفي سبيل العراق".

إلى أن قال "وإنني لأعتقد أن الاعتداء على بلادي هو اعتداء على العراق، وإذا وجه اعتداء إلى العراق فهو موجه إلى بلادي"[1] .

ولعل هذه المشاعر الودية – التي أحسبها صادقة – كانت إرهاصات بتوطد علاقات المملكتين الجارتين، ومحاولة توثيق مجالات التعاون في عالم بدت عليه ملامح التغيير منذ منتصف الثلاثينيات، فكانت المشروعات المقترحة لعقد معاهدة أكثر تعبيرا عن متانة العلاقة بين البلدين، وهو ما سنعرض له في مبحثنا الثاني من هذه الدراسة.

---

[1] المقطم، ٩ صفر ١٣٦٩هـ/ ١٨ مارس ١٩٤٠م.

نقلاً عن:

خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة جـ ٢، ص ٦٥٧.

المبحث الثاني

المشروعات المقترحة لعقد معاهدة

سعوديـة / عراقيـة

(يوليو ١٩٣٥ - مارس ١٩٣٦)

مع نهاية عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م تبودلت مراسلات بين الحكومتين السعودية والعراقية، ثُم جرت مفاوضات[*] لعقد معاهدة بين المملكتين أسفرت عن تقدُّم المملكة العربية السعودية بمقترحات إذا أخذ بها سوف تحول المعاهدة إلى تحالف دفاعي[1]، وتصوَّر البعض أن هدف المملكة من الإسراع في المفاوضات ربما كان لتنشيط التكوين المبكر لكتلة من الدول العربية تحسبا لتطوُّرات خطيرة في أوربا[**] قد تضطر – في رأي الكثيرين من الوطنيين

---

[*] قام بها كل من فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، ويوسف ياسين السكرتير الخاص ورئيس الشعبة السياسية في ديوان الملك عبد العزيز آل سعود.

[1] F.O. 371/20056/E 187, No. 664 (145/18/35), Dec. 14, 1935, From Sir Clark Kerr, Baghdad, to Eden.

[**] ظهور الأنظمة الدكتاتورية في أوربا – النازية في ألمانيا والفاشستية في إيطاليا – واتجاه أوربا إلى الدخول في نزاع جديد سيسفر بعد ثلاثة أعوام عن حرب عالمية ثانية.

العرب – الدول الأوروبية صاحبة المصلحة (في المنطقة العربية) لإرضاء الأماني العربية[1].

أنموذج للمشروعات المقترحة:

من الملاحظ أن المعاهدة المقترحة بين السعودية والعراق مرَت بأربعة مشاريع[***] من شهر يناير (كانون أول) ١٩٢٦، واستقرَ الرأي على صيغة المعاهدة في أول إبريل (نيسان) من نفس العام، مما يشير إلى:

---

(1) F.O. 371/20056/E 52/52, No. l, Jan. 3, 1936, from Sir Ryan, Jeddah.

(***) هذه المشروعات هي التي وقف عليها الباحث في دراسته لوثائق الخارجية البريطانية(F.O) لعام ١٩٣٦، والتي لم تترك شاردة ولا واردة إلا سجلتها عن طريق ممثليها الدبلوماسيين في بغداد وجدَة، أو عن وزارة الخارجية في لندن، بيد أن هناك إشارة بأن هناك بعض الاقتراحات عرضت فيما بين – شهري يوليو وديسمبر ١٩٣٥ وهي التي شكلت في النهاية المشروع الأول الذي نحن بصدده.

انظر:

F.O. 371/19017/E 4472/1309/25, from Clark Kerr, to Samuel Hoare, Jul. 22, 1935.

(١) أن المشروعات تعرَضت لتعـديلات مـن حـذف وإضافة حتى وصلت إلى الصـياغة التـي جـاءت في المعاهـدة المعروفـة، والتـي سـنعرض لهـا في المبحث الثالث.

(٢) وكان من الطبيعي أن هذه التعديلات تـتمُّ بمعرفـة الطرفين المتفاوضين، ولكنها بدلاً من ذلـك تمـت بإلحاح من طرف ثالث وهو بريطانيا.. وبالضـغط على الحكومة العراقيـة الذي كان أحـد أركانهـا يسارع بعرض المشروع وراء الآخر على المفوض البريطاني في بغداد.

(٣) لم يستطع الطـرف المضـغوط عليـه (الحكومـة العراقيـة) أن تستغل الظروف الدوليـ ـة وقتـذاك ليفلت من الضغوط البريطانيـة، بل راح يسـتجيب ويعدل ويضيف ويحذف حتـى جـاءت المعاهـدة مبتورة ذات ألفاظ عامـة وتعبيرات رنانة.

ولذا فإن الباحث يرى – لزامـا عليـه – أن يعـرض للمشروع الأول بنصه وهو مشروع سعودي كأنموذج فقـط،

ثُم اعتراضات الحكومة البريطانيـة عليه.. حتى يمكن فهـم الملابسات التي أدَت إلى خروج المشروع بصورته النهائيـة.

المشروع الأول (السعودي) ٧ ينـاير (كـانون ثانٍ) ١٩٣٦ معاهدة التحـالف بـين العـراق والمملكة العربيـة السعوديـة:

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك العربيـة السعوديـة

بناء على الأخوة التي تربط شعبيهما وبغيـة المحافظـة على سلامة بلادهما، وبناء على ما تقتضيه مصالح بلـديهما بأن يكونا جبهة متـحدة ضد العدوان الأجنبـي، وأن يكونـا على تفاهم مشترك تجاه شئون البلاد العربيـة المجاورة.

ولهذا الغرض عينا عنهما مندوبين مفوَضـين، واللـذين قدَما وثائق تفويضهما، اتفقا على الآتي:

(١) يتعهد الطرفان المتعاقدان السابقان بالتقابل بألا يدخلا مع أي طرف ثالث في تفاهم أو اتفاق حول أي أمر مهما كان يضرُ بمصالح الطرف المتعاقد السامي

الآخر أو دولته، أو بمصالحها، أو من شأنه تعريض سلامة ومصالح دولته للخطر أو الأذى.

(٢) يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتسوية أية خلافات تنشب بينهما بوسائل التفاوض الودي، وفي حالة تعسر التسوية لأي خلاف بتلك الوسائل المذكورة، عليهما اللجوء إلى تحكيم كما هو منصوص عليه في الملحق (١) بهذه المعاهدة.

(٣) في حالة نشوب أي نزاع بين أي من الطرفين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة يترتب عليه موقف يؤدي إلى التهديد بالحرب، يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بالعمل معا في محاولة لتسوية هذا النزاع بالوسائل السلميـة وفقًا للتعهدات الدوليـة القابلة للتطبيق على الحالة.

(٤) في حالة وقوع عدوان مسلح على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من قِبل دولة ثالثة رغم الجهود التي تُبذَل طبقًا لشروط المادة (٣)، فإن هذا العدوان سوف يعتبرُ موجها ضد الطرف المتعاقد السامي

الآخر، وسوف يقوم هذا الطرف الآخر بالانضمام إلى جهد الطرف الأول لصد هذا العدوان.

(٥) يعترف الطرفان المتعاقدان السلميان بضرورة حماية وحدة دولة اليمن، وسيحاولان لذلك أن يعملا على انضمام حكومة اليمن إلى المعاهدة الحالية.

(٦) يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأن ينسقا أهدافهما بخصوص شعوب الدول العربيـة المجاورة، ويبذلا جهودهما السلميـة لمساعدة هذه الشعوب تجاه تحقيق أحلامها في الاستقلال.

(٧) يبذل الطرفان المتعاقدان الساميان محاولات مشتركة لتسوية أي خلاف ينشأ بين الإمارات العربيـة في شبه الجزيرة العربيـة بالمفاوضات الوديـة، وفي حالة استحالة تسوية أي من تلك الخلافات بالوسائل المذكورة فسوف يحاولان تحقيق تسويتهما بوسائل التحكيم المبينة على الشروط الواردة في الملحق (١) بهذه المعاهدة.

(٨) يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لأي من الطرفين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح

الطرف الآخر المتعاقد السامي في البلاد الأجنبيـة، حيث لا يوجد للطرف الآخر ممثلون بشرط عدم المساس بحرية هذا الطرف بأي شكل كان في تعيين ممثلين مستقلين له إذا رغب في ذلك، ومن المفهوم لدى الطرفين المتعاقدين الساميين أن ممثليهما في الخارج سوف يتبعون سياسة عامـة مشتركة بوحي من الروح التي تعبر عنها هذه المعاهدة.

(٩) من المتـفق عليه بين الطرفين المتعاقدين الساميين أنه لا يوجد شيء في هذه المعاهدة يخل بتعهـدات حكومة العراق بموجب ميثاق عصبـة الأمم، ومعاهدة التحالف المبرمة بين العراق وبريطانيا العظمى

في ٣٠ يونيو ١٩٣٠.

(١٠) لا يوجد شيء في هذه المعاهدة يلغي أو يبطل شروط المعاهدات والاتفاقيـات التالية المبرمة بين الدولتين:

١- معاهدة المحمرة بتاريخ ٥ مايو ١٩٢٢.

٢- بروتوكول العقير رقم (١) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢.

٣- بروتوكول العقير رقم (٢) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢.

٤- اتفاقيـة بحرة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٢٥.

٥- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بتاريخ ٧ إبريل ١٩٣١.

٦- معاهدة تسليم المجرمين بتاريخ ٨ إبريل ١٩٣٥.

(١١) يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأن يبدآ خلال سنة واحدة من تاريخ سريان هذه المعاهدة، مفاوضات من أجل إبرام اتفاقيـات حول الموضوعات التالية.

١- الإقامة وجوازات السفر وتذاكر المرور.

٢- الشـــئون الاقتصاديـــة والماليـــة والجمركيـة.

٣- تنظيم وسائل المواصلات.

(١٢) تسري هذه المعاهدة لمدَة عشر سنوات، وتُعتبرُ مجدَدة لعشر سنوات أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الساميين الطرف الآخر برغبته في إنهائها قبل موعد الانتهاء بستة شهور[1] .

كان هذا هو النصُ الأساسـي للمشـروع الأول الـذي عرض بعد مشاورات أجراها مستشارو الملك عبـد العزيـز آل سعود مع الجانب العراقي.. بيد أن نوري السعيد عـرض المشروع المذكور على المفوَض البريطاني في بغداد كلارك كير Clark Kerr [2] مؤكدا له أن هذا المشـروع سيشـكل أساس المفاوضات مع الشيخ يوسف ياسـين الـذي يتوقـع أن يصل إلى بغداد في نهاية شهر يناير (كانون ثانٍ) ١٩٣٦، وأن الملك عبد العزيز آل سعود وافق على بنودها عن طيب خاطر، وطلب نوري السعيد من المندوب السـامي أن يبلغـه – بأقصى سرعة – بأية تعليقات قد يـرى مـن المستحسـن

---

(1) F.O. 371/20056/ E 225/ 52/25, No. 12 Jan. 7, 1936, from Sir Clark Kerr, Baghdad, to Mr Eden, Enclosure.

(2) Ibid.

أن تُدخَل على بنود المعاهدة[1] ، وقد نقل المندوب السامي البريطاني نصّ المشروع المذكور إلى وزير خارجية بلاده، ومن ثَم عكف الخبراء على تحليله وإبداء الملاحظات عليه.

تدخل بريطاني لتعديل المشروع:

وكان لدى البريطانيين ملاحظات مبدئية على المشروع ثُم تحليلات تفصيلية تناولت كل بند من بنود المعاهدة الاثني عشر.

ومما يثير الانتباه أن الحكومة البريطانية عملت على الظهور بـ:

١- أنها لا تعارض بأية طريقة تقوية العلاقات الودية بين المملكتين (العراقية والسعودية) والتي عملت من أجل إرسائها وتشجيعها.

٢- ومع ذلك أكدت أنها ستوجه أشدّ الاعتراضات على إدخال أي بنود على نمط المادتين (٦) و (٧) في المعاهدة[1] .

---

(1) Ibid.

ومن ثم كانت الحكومـة البريطانيـة أشـدّ حرصـا على الغوص فيما تحمله الكلمات التي وردت في المشـروع بعد أن شكلت فريقًا من خبراء الخارجيـة لهذه المهمة بوجه خاص.

وإن الانطباع المبدئي لدى المندوب السامي فـي بغـداد أن المشروع ليس مجرّد معاهدة لصداقة دائمة، ولكنه تحالف دفاعي ذو مغزى هام[2] .

وكان التعليل الذي ساقه أحد الخبراء البريطانيين حـول مسألة التحالف الدفاعي أن السياسة الأساسيـة للدول يمكـن أن تتغير في الشرق الأوسط في بضع سنوات بنفس السـرعة مثل أوربا، وأن الخوف مـن عـدوان الإيطـاليين(*) يمكـن

---

(1) Ibid., No, 17, Jan 22, 1936, from Eden to Kerr.

(2) Ibid., E 225/52/25, No. 12, Jan. 7, 1936, from Kerr to Eden.

(*) إشارة إلى العدوان الإيطالي على الحبشة في أكتوبر (تشـرين أول) عام ١٩٣٥.

انظر:

أن يتغلـ ـب علـى الكراهيـة المتبادلـة بـين الهاشـميين وآل سعود[1] .

وكان التخوف من العدوان كفيلاً بألا تعترض بريطانيـا على ما جاء في مقدمة المشروع في جملة نصها أن الدولتين المتعاقدتين "يكونان جبهة متـحدة ضد العـدوان الأجنبـي"، إلا أنها رأت حذفها، ورأى أحد المسئولين البريطانيين أن هذه الجملة ترمي إلى بريطانيا – فيما ترمي إليه – على أسـاس أنها تستطيع أن ترتكب عدوانًا ما ضد العربيـة السعوديـ ـة أو اليمن[2] .

د. محمود صالح منسي، الحرب العالميـة الثانيـة، القـاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٦.

(1) F.O. 371/E 52, No. 17/2/36, Report By J.G. Ward, in Jan. 17, 1936. Martin Lenore G.: The Unstable Gulf, Threats From Within, U.S.A., 1984, P. 43.

(2) Ibid, Report by Rendel, Jan. 19. 1936.

وكانت حجة الداعين إلى حذف الجملة أنها ميالة للعدوان بلا ضرورة، وتوحي بتهديد من عدوان خـارجي لا وجـود له الآن[1] .

وكان من رأي إيدن Eden أنها عدوانيـ ـة ومثيـرة.. وراح يتساءل عن الطريقة التـي سـيواجه بهـا الطرفـان (العدوان) الذي قد يقـع علـى أي منهمـا، وتـأثير ذلـك على معاهدة التحالف الإنجليزية/ العراقيـة لعـام ١٩٢٠[*] .

---

(1) Ibid., No. 12, in Jan. 7. 1936. from Clark Kerr.

(*) نصت على الاعتراف باستقلال العـراق، وعلـى زوال الانتـداب البريطاني عنها بمجرَد قبولها بحسن مساعي بريطانيا في عصبة الأمم، وأن يكون بين بريطانيا والعراق سلام دائم وتفاهم وتشاور فـي جميـع الشئون الدوليـة، وألا يتخذ أحد الطرفين موقفًا أو سياسة تناقض سياسة الطرف الآخر، وتعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في وقت الحـرب في مقابل تقديم العراق التسـهيلات اللازمـة لبريطانيـا فـي كافـ ـة المواصلات، وأن يترك لبريطانيا قاعدتين جويتين إحـداهما بالشـعيبة قرب البصرة والثانية بالحبانية قرب بغداد تستأجرهما بريطانيا، ومـدَة المعاهدة خمسة وعشرين سنة.

انظر:

لأن أي اتفاق لا بدَ أن يكون متسقًا دائمـا مـع الالتزامـات القائمة للطرفين، وخاصة التزامـات العـراق كعضـو فـي عصبـة الأمم[**] وحليف لبريطانيا[1] .

كما كان هناك بعض الملاحظات على **المـادة الأولـى** من مشروع المعاهدة، حيث رأى إيدن وزيـر الخارجيـة البريطانيـة أن مغزاها بعيـد عـن الوضـوح، فالحكومـة العراقيـة بصفتها أحد الطرفين المتعاقدين تتعهد بألا تـدخل في أي التزام مع دولة ثالثة (وهذا سيشمل بريطانيـا) يضـرُ بمصالح العربيـة السعوديـة، فمـاذا يعنـي هـذا التعهـد من الناحية العمليـة؟ فهل يعني أن العربيـة السعوديـة

محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة الغربيـة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٤٠.

(**) انضمـت العراق إلى عصبة الأمـم فـي الثالـث مـن أكتـوبر (تشرين أول) ١٩٣٢م /جمادى الآخرة ١٣٥١ هـ، وباتت هي الدولـة العربيـة الوحيدة الممثـلة في العصبـة فيما بين عامي ٣٢ – ١٩٣٧. انظر:

د. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(1) F.O. 371, No. 60, Jan. 31, 1936, from Eden, to Clark Kerr.

سوف تكون في المستقبل في وضع تعارض فيـه أي التـزام تريد العراق الدخول فيه؟ أم أنه من ناحيـة أخـرى يعنـي أن العراق هو الذي يحدد ما إذا كان أي التزام يريد الـدخول فيه يكون ضارا بالمصالح السعوديـة، وهذا خاضع للتقـدير الموضوعي للطرف الذي أُثيرت ضده[1] .

ومع هذا توقع البريطانيون أن المادة الأولى في المشروع يحتمل أن تخلق مصاعب؛ لهـم نظـرا للالتـزام العراقـي المقترح.. وأنه عند الممارسة العمليـة يشابه إلـى حـد مـا بعض ما جاء في المعاهدة العراقيـة / البريطانيـة لعـام ١٩٣٠[2] .

وقد حظيت **المادة الرابعة** من المشـروع بـأكبر قـدر من الدراسة التحليليـة لخبـراء الخارجيـة البريطانيـة، ومن الممكن إيجاز آرائهم فيما يلي:

(أ) أنها تحتوي على إلزام قطعي من جانب العراق بأن يهبَ لمساعدة العربيـة السعوديـة بالقوَة المسلحة إذا وقعت (السعوديـة) ضحيـة لعدوان

(1) Ibid.

(2) Ibid., No. 16/2, from Rendel, Jan. 19, 1936.

مسلح من دولة أخرى، ومن الناحية العمليـة، يبدو هذا التزاما خطيرا جدا تتحمله العراق لأنه من المشكوك فيه للغاية حقيقة ما إذا كانت في وضع يمكـنها من تقديم مساعدة عسكريـة فعالة[1] ، كما أن هذا الالتزام من قِبل العراق قد يعطي فرصة لأي من الملك عبد العزيز أو لإمام اليمن (إذا انضمَ فيما بعد) لأن يدَعيا أن عملاً عدوانيا قد أُرتُكِب ضدهما من الحكومة البريطانيـة، وبخاصـة أن الحدود غير محدَدة بين شرق الأردن والمملكة العربيـة السعوديـة، كما أن المشاكل تثور من وقت لآخر بين عدن واليمن[2] .

ورأى إيدن أنه من الناحيـة النظريـ ـة فـإن الالتـزام العراقي تجاه السعوديـة مشكوك في حكمته؛ لأنه يتوقـ ـف على عدوان مسلح ضد العربيـة السعوديـة، وبريطانيا حتى ذلك الوقت تشككت في إمكان التوصـل إلى تعريـف كـافٍ

---

(1) Ibid., from Eden to Clark Kerr, Jan. 31, 1936.

(2) Ibid., No. 12, Jan. 7, 1936, from Clark to Eden.

للعدوان المسلح[1]؛ ومن ثَم نصح أحـد الخبـراء الحكومـة العراقيـة بأنها يجب أن تحتفظ "بالحرية الكاملة بشكل ما في تقدير ما الذي يشكل العدوان"[2].

(ب) أن يوضح للحكومة السعوديـة أن الالتزام العراقي هو التزام مقيد ومحدَّد بميثاق عصبـة الأمم، فإذا أُستُدعِي العراق بواسطة السعوديـة بموجب هذه المادة (الرابعة) لأن يعمل:

١- ضد عضو في عصبـة الأمم.

٢- ضد دولة ليست عضوا في العصبـة!

فهـو فـي الحـالتين يعضـد دولـة ليسـت عضـوا (أي السعوديـة)؛ ومن ثَم رأى أحد الخبراء أنه عندما يقـع هجوم على السعوديـة عليهـا أن تقبـل الـدعوة بموجـب

---

(1) Ibid., No. 60, Jan. 31, 1936, from Eden to Clark Kerr.

(2) Ibid., No. 17/2, Jan. 19, 1936, Report by Rendel.

المادة(١٧) من ميثاق العصبـة؛ أي تقدير الموقف بمعرفـة مجلس العصبـة وتوصياته[1].

وخلاصة هذا الرأي أن هناك شكًا فيما إذا كان العـراق سيوافق على هذه المادة ما لم تفهم السعوديـ ـة أن العـراق قد لا يستطيع أن يعمل بها حتى تعرض السعوديـة الخـلاف على العصبـة بموجب المادة(١٧) من الميثاق، وعلى أيـة حال يبدو مستحسنًا أن تشتمل هذه المادة على شرط يقضـي بإنهاء المعاهدة إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بالاعتداء على دولة ثالثة[2].

(ج) افترض الجانب البريطاني تورُّط العراق في حرب كحليف للعربيـة السعوديـة بموجب هذه المادة(٤)، وأن الحكومة البريطانيـة سوف تُستَدعى لتأييد العراق بموجب معاهدة التحالف البريطانيـة العراقيـة لعام ١٩٣٠، بشرط أن تكون وسائل

---

(1) Ibid., No. 7/2, Jan. 30, 1936, Report by Stenudale Buinett. .

(2) Ibid., No. 60, Jan. 31, 1936, from Eden to Kerr.

التسوية السلميـة المبينة في ميثاق عصبـة الأمم، وأية التزامات دوليـة أخرى ذات صلة بها قد استنفدت، إذا أُفتُرض ذلك فإن موقف الحكومة البريطانيـة سيكون واضح الصعوبة، وخصوصا إذا كانت الدولة التي تحارب ضدَها السعوديـة والعراق عضوا في العصبـة.. ومن ثَم فإن وجهة نظر بريطانيا أن التزامات العراق إزاء السعوديـة بموجب المادة الرابعة – التي نحن بصددها – لن تُنفذ ما لم تقبل السعوديـة أولاً التزامات عضوية العصبـة لغرض الخلاف الخاص المعني بموجب المادة (١٧) من ميثاق العصبـة، وأن كل متطلبات التسوية السلميـة الواردة في الميثاق قد وافقت عليها[1] .

وقد طلب إيدن من السفير البريطاني في بغداد أن يناقش وزير الخارجيـة العراقيـة فـي نـص المـادة الرابعـة، وأن يستحثه بشدَة للتفكير الواعي قبل أن تلتزم بـلاده بمـادة

(1) Ibid.

قد تعقد السياسة العراقيـة بدرجة كبيرة في مواجهة عصبـة الأمم والحكومة البريطانيـة[1] .

وعندما أخذ السفير البريطاني في بغداد في مناقشة نص المادة الرابعة مع المسئولين العراقيين بدا واضحا أن الحكومة العراقيـة على استعداد لحذف هذه المادة؛ لأن المادتين الثالثة والتاسعة في المشروع توفران وسائل كافية ليتمكن العـراق من مراعاة التزاماته الدوليـة الأخرى[2] .

ولكن الخبراء البريطانيين لم يحبـذوا هـذا، ووجـدوا أن إعادة صياغة المـادة علـى نحـو مقيـد لهـا أفضـل من حذفها كليـة، وكانت الصياغة المقترحة (للفقرة الأولـى) كما يلي:

"المساعدة المستحقة لدولة تعرَضت للهجـوم أو الغـزو أو اللجوء إلى الحرب بواسطة دولة أخرى في ظروف حـين تكون هاتان الدولتان طرفين في معاهـدة اسـتنكار الحـرب الموقـعة في باريس في السابعة والعشرين مـن أغسـطس

---

(1) Ibid.

(2) Ibid., E 872/52/25, No. 48, Feb. 17, 1936, from Clark Kerr, Baghdad.

(آب) ١٩٢٨، فإن الهجوم أو الغزو أو اللجوء إلـى الحـرب المذكورة سيكون مناقضا لشروط المعاهدة المذكورة".

وزيادة في التأكيد على التقيـد بهذا الالتزام فإنه يجـب أن تستكمل الجملة الثانية في المادة التاسعة في نفس المشروع الأول لتكون ما يأتي:

"لمراعاة المبادئ الواردة في ميثـاق عصبـــة الأمـم ومعاهدة استنكار الحرب الموقـعة في باريس فـي السـابع والعشرين من أغسطس ١٩٢٨"[1] .

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الشيخ يوسف ياسين كان يحاول الضغط على المسئولين العراقيين من أجل صورة من التحالف العراقي السعودي الموثـق على خطوط المـادة الرابعة كما وردت في المشروع الأول (السعودي)، وأبـدى الشيخ يوسف ضيقه من تعقيدات ميثاق عصبـة الأمم، راغبا في شيء يلزم العراق بالإسراع لمساعدة السعوديـة وقتمـا تقع ضحيـة لعمل عدواني.. ومـن الواضـح أن العـدوان الإيطالي على الحبشة أزعج الملك عبد العزيـز الـذي أراد أن يطمئن لوجود صديق وقـت الحاجـة، بيـد أن ياسـين

(1) Ibid., Report by Stenudele Buinett.

الهاشمي[*] الذي لم يكـن متحمسـا للمعاهـدة العراقيـة/ السعوديـة؛ ومن ثَم فقد وجد أنها مجرّد مظاهرة بالتعـاطف المشترك بين دولتين عربيتين، ولكن الفوائد العمليـة للمعاهدة – وفقًا للرأي الهاشمي – ستكون فـي جانـب السعوديـة، فضلاً عن عدم موافقة العراق في أية ظروف على الـدخول في تعهـدات تتعارض مع التزاماتها القائمة بصفتها عضـوا في عصبـة الأمم[1] .

وفيما يتـصل **بالمادة السادسة مـن المشـروع الأول** (السعودي)، فقد اعترضت عليها بريطانيا باعتبار أن نـصَ المادة يشير إلى سياسة سـوف تخلـق متاعـب للحكومـة البريطانيـة؛ لأنها تفرض – من بين أشياء أخرى – جهـودا منسقة لتدعيم الحركات الوطنيـة العربيـة فـي سـوريا وفلسطين، بل إن نوري السعيد لم يخف فكرته بأن المعاهـدة المقترحة بين العراق والسعودية يجـب أن تمهـد الطريـق لإعطاء مساعدة فعالة للعرب فـي سـوريا فـي جهـودهم

(*) رئيس الوزارة العراقيـة.

(1) Ibid., E 1177, No. 106 (17/31/36) Feb. 26, 1936, from Clark Kerr, Baghdad, to Eden.

للحصول على تنازلات من الفرنسيين؛ ومن ثَم فسوف يؤثـر هذا في العلاقات العراقيـة مع الفرنسيين في سوريا بدرجـة خطيرة[1] ، وربما تثير اعتراضات شـديدة مـن الفرنسـيين بخصوص سوريا[*] وقد تتورَط الحكومة البريطانيـة بحكـم تحالفها مع العراق، فضلاً عما تحمله المادة السادسة من معانٍ

---

(1) Ibid., E 225/52/25, No. 12, from Clark Kerr, to Eden, Jan. 7, 1936.

(*) بذل الفرنسيون مع بداية عام ١٩٢٦ وعودا قاطعة جديدة للسـوريين حول تحرير سوريا، وأقتُرِح وقتها التفاوض من أجل معاهدة فرنسيـة/ سوريـة على خطوط المعاهدة الأنجلو/ عراقية لعـام ١٩٣٠، بيـد إن المفاوضات جرت من عام ٣٦ – ١٩٣٩ ولم تصل إلى شيء لظـروف فرنسا الداخلية، وكذلك الظروف الدوليـة التي كانـت تنـذر بحـرب عالميـة جديدة، ولم تحصل سوريا على استقلالها كاملاً إلا في نهايـة عام ١٩٤٢.

انظر:

Ibid., E 1177/52, Mar. 10, 1936, Report by Rendel.

وأيضا:

د. محمود صالح منسي، الشرق العربي الحديث، جـ٢، ص ١٥٨ وما بعدها.

عدائيـة ضد مصالح بريطانيا في فلسطين وشـرقي الأردن وفقًا لرأي الحكومة البريطانيـة التـي أشـار أحـد خبـراء خارجيتها أن أحـلام فـؤاد حمـزة الخاصـة بالجامعـة العربيــة[**] تجعلهــم أكثــر إصــرارا علــى وضــع المصالح البريطانيـة في فلسطين وشـرقي الأردن نصـب أعينهم[1] .

أما **المادة السابعة** فقد اعتبرتها الحكومـة البريطانيـة تدخلاً سافرا في شئون المشـيخات العربيـة فـي الخلـيج العربي، وبما أن العلاقات الخارجيـة لهذه المشيخات تـدار بمعرفة الحكومة البريطانيـة فإن هذا يعدُّ تدخلاً في شـئون بريطانيا.

وأشار إيدن إلى أن علاقة حكومتـه بتلـك المشـيخات اعترفت بها من قبل الحكومة السعوديـة في معاهـدة جـدَّة

[**] هذه رؤية مبكرة لقيام الجامعة العربيـة التي أُعلِـن عـن قيامهـا بالفعل في عام ١٩٤٥.

[1] Ibid., No. 17/2, Report by J.G., ward.

عام ١٩٢٧[*] . وعلاقات السعوديـة مع المشـيخات هـي موضوع مفاوضات الآن بين الحكومة البريطانيـة والحكومة السعوديـة، كما أنها تتعارض مباشرة مع معاهدة التحـالف البريطانيـة / العراقيـة؛ لأنها تتصاعد لكي تهـاجم مركـز الحكومة البريطانيـة في الخليج[1] .

وكان أحد الخبراء البريطانيين قد استبعد تدخلاً عراقيـا في الساحل المهادن[**] ، ولكنه لم يبرئ سـاحة السـعوديين

---

[*] وقعت في الثامن عشر مـن ذي القعـدة ١٣٤٥ هـ ـ/ ٢٠ مـايو ١٩٢٧م، وجاء في مادتها السادسة "يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجـاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الـود والسـلم مـع الكُويـت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهـدات خاصـة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانيـة".

النصُ في:

وزارة الخارجيـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات، ص ٣٥.

[1] F.O. 371/20056/E 225/52, No. 17, Jan. 22, 1936, From Eden, to Clark Kerr.

[**] عرفَ بعد عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م بدولة الإمـارات العربيـ ـة المتـحدة، وقبل ذلك كان يعرف باسم إمارات ساحل عمان.

من ذلـك[1] ، وراح أحـد المسـئولين البريطـانيين يحـذر من احتمال انضمام مسقط لهذه المعاهدة؛ ومن ثَم طالب بعدم السماح لها بذلك، وأشار إلى أن الدول العربيـة الأخـرى ليست في نظر الحكومة البريطانيـة دولاً مسـتقلة اسـتقلالاً كاملاً؛ لأنها لا تدير شئونها الخارجيـة[2] .

ولذا فقد أوضح البريطانيون بأنهم لن يسمحوا للعـراقيين أو السعوديين بالتدخـل في الخلافات بين المشيخات العربيـة في الخليج[3] .

وأما **المادة الثامنة** من المشـروع الأول (السـعودي). فقد رأى السفير البريطاني في بغداد أن قراءتها فـي ضـوء المادة السادسة من نفس المشروع تقوي انعدام الثقـة الـذي ستثيره المعاهدة – إذا أُبرمت – في فرنسـا؛ لأن حكومتهـا رفضت كثيرا أن تسمح للحكومة العراقيـة بإقامة قنصـليات

(1) Ibid., No. 17/2, Jan. 15, 1936, Report from J.G., Ward.

(2) Ibid., E 1177/52/25, from Clark Kerr, Mar. 3, 1936.

(3) Ibid., No. 17, Report by Rendel, Jan. 19, 1936.

في دمشق وحلب، ومن الواضح أن خطـة نـورى السـعيد للتغلـب على هذه العقبة هي الترتيب للقنصل السـعودي لأن يعمل باسم العراق وليكون – وفقًا لرأي السفير – الأداة لتنفيذ شروط المادة السادسة[1]؛ أي مساعدة شعب سوريا في تحقيق آماله في الاستقلال عن فرنسا.

ومما يسترعي الانتباه أن الاعتراضات التـي وضـعتها الحكومة البريطانيـة أمام النصوص التي وردت في المـواد (٤) و (٦) و (٧) بوجــه خــاص جعلــت المســئولين في الحكومتين (السعوديـة والعراقية) يعيدان النظر فيما ورد في **المادة التاسعة،** حيث أوضح الشيخ يوسف ياسين أنه ربما توجد صعوبات حول الرق وعملية التبشير – وهما مسـألتان وضعتهما بريطانيا عقبة لرفض انضمام السعوديـة لعصبـة الأمم – ومن ثَم فمن الصعوبة بمكان التوفيـق بـين هـاتين المسألتين وميثاق العصبـة، عندئذ وافق ياسـين الهاشـمي – رئيس الوزارة العراقيـة – على حذف الإشارة إلى مبادئ ميثاق عصبـة الأمم الضمنيـة الواردة في الجملة الأخيـرة

(1) Ibid., E 225/52, No. 12, Jan. 7, 1936, from Clark Kerr, to Eden.

من ميثاق العصبـة ، وأشار الهاشمي أنه تلقى ملاحظات تفيد رغبة الحكومة البريطانيـة بأن تتضـمن المعاهـدة إشـارة خاصـة إلى المادة السابعة عشر مـن ميثـاق العصبـة[*] وأن تظل المادة التاسعة من هذا المشـروع كافيـة لتغطيـة التزامات العراق كعضو في العصبـة.

وعلى كل حال فقـد دارت المناقشـات بـين الطـرفين (السعودي، والعراقي) حول الموقـف الـدولي ومسـئوليات الطرفين، وحاول الشيخ يوسف ياسين أن يفلت مـن متاهـة الشراك القانونيـة، فكتب إلى الهاشمي رئيس الوزراء يقترح حذف المواد (٣) و (٤) و (٩) لصالح مادة واحدة تعيد إدخال الفكرة الأصليـة وتكون قابلة للفهم، وتنصُ علـى أن كـلاً من الطرفين المتعاقدين الساميين يجب أن يعتبرا أي هجـوم على الطرف الآخر كما لو كان هجوما عليه نفسـه تمامـا، ويجب على الفور أن يحمل السلاح ضد المعتدي.

ولكن ياسين الهاشمي ردَ على يوسف ياسين ردا مقتضبا فظًا برفض مقترحاته، وأخبر الهاشمي السـفير البريطـاني في بغداد أن العلاقات كانت شبه مقطوعة لعدَة أيام.

(*) سبق الإشارة لهذه المسالة، انظر ص ٤٨ من الدراسة.

وكان تعليق السفير أنها تعقيدات العلاقات الدولية حتى بين بلدين مفعمتين بمشاعر الأخوة المتبادلة في الجنس والدين، وأن ذلك يعدُّ درسا لكل من يهمهم الأمر، ولربما تأتي لحظة عندها يكون الطرفان معا في عجلة للتوقيع، ثم أشار السفير أن الطرفين بصدد إقرار المشروع الذي يقول عنه الهاشمي إنه المشروع الرابع، وطلب إلى حكومته إبداء أية ملاحظات تعن لها خلاف ما سبق عرضه[1].

ولم تكن هناك اعتراضات أو ملاحظات بريطانية سوى ما ذكرت من قبل، والتي جعلت المشروع الأول يمرُّ بمراحل أربع حتى يكون في صيغته المعلنة في إبريل (نيسان) ١٩٣٦.

ومن باب التحليل التاريخي، يطرح الباحث سؤالاً افتراضيا مفاده.. ما هي حقيقة المزاعم التي ساقتها بريطانيا للاعتراض على المشروع في صياغته الأولى؟!

---

(1) Ibid., E 1177, No. 106, Feb, 26, 1936, from Clark Kerr to Eden.

مزاعم الحكومة البريطانيـة:

من الممكن إجمالها فيما يلي:

(أ) الخوف من عدوان الإيطاليين يمكن أن يتغلب على الكراهية المتبادلة بين الهاشميين وآل سعود.. ومن ثَم يكونان جبهة متـحدة ضد العدوان الأجنبي، وقد يوجـه ذلك إلى بريطانيا.

(ب) الالتزامات المفروضة على العراق بحكم عضويته في عصبـة الأمم في حين أن المملكة العربيـة السعوديـة ليست مقيدة بتلك الالتزامات؛ لأنها ليست عضوا في العصبـة.

(ج) التزام العراق بمساعدة العربيـة السعوديـة ضدَ أي عدوان مسلح يقع عليها. قد يدفع الملك عبد العزيز أو اليمن (إذا انضمَ للمعاهدة) لاستخدام ذلك ضد بريطانيا؛ لأن الحدود غير معلمة بين المملكة وشرقي الأردن، وما زالت هناك أيضا مشاكل تثور من وقت لآخر بين عدن واليمن.

(د) تدعيم الحركات الوطنيـة في سوريا يثير غضب فرنسا، وأما تدعيمها في فلسطين فهو ضد مصالح بريطانيا في فلسطين وشرقي الأردن.

(ه) التخوف من تدخـل أي من العربيـة السعوديـة والعراق فيما ينشب من خلافات بين إمارت الساحل المهادن.

تفنيد المزاعم البريطانيـة:

بيد أن عرض هذه المزاعم على بساط البحث التاريخي، ووفقًا للظروف التاريخيـة وقتذاك، يري الباحث ما يأتي:

أولاً: ما ورد من تعليل في البند (أ) فيه مغالطة؛ لأن الطرفين لم يستشعرا الخوف من الإيطـاليين، فـالعراق بعيـدة عن أطماع الإيطاليين التي بـدت واضـحة بعـدوانهم على الحبشة في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٥م/ رجـب ١٣٥٤هـ، وأما المملكة العربيـة السعوديـة، فلم تبـدِ قلقًا من هذا العدوان، ولعل ذلك يعود إلى:

١- معاهدة الصداقة السعوديـة / الإيطاليـة التي وقعت في فبراير (شـباط) مـن عـام ١٩٣٢م/ شـوال

١٣٥٠هـ، أي لم يمـضِ عليهـا حـوالي أربـع سنوات[1] .

٢- أن عصبـة الأمم عندما طلبت إلى المملكة العربيـة السعوديـة تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصاديـة التي قرّرتها عصبـة الأمم، أكدت (أي السعوديـة) على أنها حكومة مسالمة وعلى صلات مـودّة بـين الطرفين (إيطاليا والحبشة)، كما أنها ليست عضـوا في العصبـة[2] .

وأما مسألة الكراهية المتبادلة بين الهاشميين وآل سـعود فلا محلّ لها في الواقع التاريخي وقتـذاك؛ لأن التمهيـد لعقد معاهدة بين المملكة العربيـة السعوديـة والمملكـة

---

(1) وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ١٠٣ – ١١٠. وبخاصة ما ورد في مادتها الثالثة "بـأن يتعهـد الفريقـان المتعاقـدان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة على حسن العلاقات بينهما، وبأن يسعيا لمنع اتخاذ بلاديهما من قِبل أي كان قاعدة للأعمال غير المشروعة ضد بلاد الفريق الآخر".

(2) F.O. 371/20056, Jan, 28, 1936, A Letter From The Minister for Foreign Affairs of The Kingdom of Saudi Arabia to Secretary General.

العراقيـة (الهاشميـة) فيه الـردُّ الكـافي علـى هـذه المقولة.. وأما الحكومة الهاشميـة الأخرى في المنطقـة فهي حكومة شرقي الأردن، فقد تمَّ وضع أسس لعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين السعوديـة وبينها في يوليو (تموز) ١٩٣٣م/ ربيع ثـانٍ ١٣٥٢هـ ـ [1]، وعنـدنا أن مسألة الكراهيـة هـذه مسـألة معنويـة، وطالمـا أن الطرفين لم يرفعا سلاحا ضد بعضهما البعض ففـي هذا ما يؤكـد على أنهما ضربا صـفحا عـن أحـداث تاريخيـة مضت وانتهت.

ثانيا: وأما موضوع الالتزامات الذي ورد في البند (ب)، فإن ما يثير الانتباه أن بريطانيا ذاتها كانت تضع عقبـات أمام دخول المملكة العربيـة السعوديـة عصبـة الأمم، منها ما هو خاص بحالات الرق وقتذاك، ومنها

---

[1] وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ١٣١ – ١٣٦.

وهي معروفة بمعاهدة القُدس، وقد أسفرت عن عزم الجانبين السـعودي والأردني على إقرار السلم والصداقة وحسن الجوار بينهما، وأن يقومـا بحل جميع الخلافات التي قد تنشب بين البلدين مسـتقبلاً بـروح الـود والسلام.

ما يدور من مشكلات حول مئات الأميال من الحـدود بين العربيـة السعوديـة وجيرانها في الخليج واليمن، وقـد أكَّد حـافظ وهبـة[*] للخارجيـة البريطانيـ ـة بأن الحدود مع اليمن لم تعد موضع نزاع بعـد أن تـمَّ الاتفاق عليها مع الإمام يحيى حميد الدين، وأما مسـألة الرق فإن القضاء عليها بسهولة سيكون داخل العصبـة وليس خارجها[1] ، وظلت مساعي المملكة العربيـ ـة السعوديـة قائمة للانضمام إلى العصبـة، وقد أيـدت الحكومة العراقيـة هذه المساعي في فبراير (شـباط) ١٩٣٥، ولكن حتى نشوب الحرب العالميـ ـة الثانيـة

---

[*] سفير المملكة العربيـة السعوديـة في لندن وقتذاك.

[1] F.O. 371/16875/E 1210/ 840/25, H. Wahba, Conversation With Oliphant, Mar. 3, 1933.

وضرب حافظ وهبة مثلاً بالحبشة التي لم تقف قضيـ ـة الـرق عقبـة في دخولها العصبـة في عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٢م، وأن كل ما طُلِـب منها هو التعبير عن رغبتها (أي الحبشة) في العمل على إلغاء الرق.

كانت العربيـة السعوديـة هي الدولة الوحيـدة فـي الشرق الأوسط غير الممثلة في عصبـة الأمم[1] .

ولذا فإن موضوع الالتزامات الدوليـة التي كان سيلتزم بها العراق لأنه عضو في العصبـة، فليس للمملكة العربيـة السعوديـة جريرة فيه، بل هي التي حرمت من العضـوية، بل إن العصبـة أو عضويتها فقدتا قيمتهما بالاعتداء الإيطالي على الحبشة وهما عضوان في العصبـة..

كما أن المملكة العربيـة انضمّت إلى معاهـدة تحـريم الحرب المعروفـة باسـم كيلـوج Kellogg Pact وذلـك في رجب ١٣٥٣هـ / ديسمبر (كانون أول) ١٩٣١م، وكان مضمون مادتها الأولى أن الدول المتعاقدة في صراحة وتأكيد باسم شعوبها المختلفـة تعلـن أشـدّ اسـتنكارها للالتجـاء إلى الحـرب لتسـوية الخلافـات الدوليـة[2] ، وأحسـب

---

(1) Leatherdale Clive, Britain & Saudi Arabia 1925 – 1939, London, Frank Cass, 1983, p. 183.

(2) وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات ، ص ص ٩٨ – ١٠٠.

وجاء انضمام المملكة لهذه المعاهدة بناء على دعوة وجهتها لها حكومة الولايـات المتـحدة الأمريكيـة فـي أول أكتـوبر (تشـرين أول) ١٩٣١م/ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ.

أن انضمام المملكة لهذه المعاهدة فيه ما يطمئن ليس بريطانيا فحسب ولكن المجتمع الدولي بأن العربيـة السعوديـة دولـة مسالمة وليست داعية حرب.

ثالثًا: وما ورد في البند (ج) ما هو إلا ادعاءات بريطانيـة كاذبة.. ففضلاً عما أكدناه من أن المملكة العربيـة السعوديـة ليست داعية حرب هجومية، بل إن تاريخ الملك عبد العزيز آل سعود يؤكـد أنه داعية للسـلام؛ ولذا فإن بريطانيا أرادت أن تُوجِد ذريعـة لتحجـيم المملكة وتقليص دورها العربي في المنطقة في وقت يموج فيه العالم بتيارات عسكريـة شديدة على إثـر قيام النظام النازي في ألمانيـا والنظـام الفاشسـتي في إيطاليا.

وتفسير ذلك أنه بالنظر إلى الجغرافيا السياسيـة لشبه الجزيرة العربيـة وقتذاك؛ كان يشير إلى أن النفـوذ البريطاني كان يحيط بالمملكة العربيـة السعوديـة من كل جانب، فهي في الخلـيج العربـي (شـرقًا) وفي الجنوب محمية عدن، وأمـا الشـمال فنفوذهـا واضح في العراق وشرق الأردن؛ أي إن عقد تحالف

دفاعي بين المملكة العربيـة السعوديـة مع العـراق ثُم فتح الباب لانضمام اليمن يعنـي أن هنـاك كتلـة عربيـة ممتدة من الشمال للجنوب ومن الخليج حتى البحر الأحمر، أي ملاصـقة أو فـي قلـب النفـوذ البريطاني، وقـد يهـدد ذلـك مصـالح بريطانيـا الاستراتيجيـة، وبالرغم مـن أن إيطاليـا وألمانيـا والولايات المتحدة لـم تعتـرف بوضـع بريطانيـا في بعض هذه البقاع، إلا أنه من الناحيـة العمليـة لم يكن له قيمة، وكان الأسطول البريطاني والقـوَات الجوية البريطانيـة يسيطران تماما علـى الموقـف، وإن كان رئيس محلي يفكر فـي التمـرُد لا يتوقـع إلا أن يصـطدم بـالقوات المسـلحة البريطانيـة، وأما سيطرتها على الخليج العربي والبحـر الأحمـر فكان يعني التحكم ليس في الاقتصاد السعودي فحسب بـل فـي المـواد الغذائيـة اللازمـة للعربيـة السعوديـة[1].

[1] لوكان هيرزويز، ألمانيا الهتلريـة والمشـرق العربـي، ترجمـة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ص

إذن الخوف كان على المملكة ولـيس مـن المملكـة.. ولا نبالغ إذا قلنا بأن سمعة الملك عبد العزيز كانـت دائمـا تسبقه في أنه لا يدخل في تحالفات من أجـل شـن حـرب على الآخرين؛ ولذلك فعنـدما بـدأت بعـض المشـاورات السعوديـة / الألمانيـة لشراء الأسـلحة الألمانيـ ـة؛ لأنـه لم يكن راضيا عن كمية ونوع الأسلحة التي كانـت تقـدمها له بريطانيا، فإن القيادة العامـة للقوات المسلحة الألمانيـ ـة رأت بأن تزويد الملك عبد العزيز بالأسلحة ليس صفقة رابحة من وجهة النظر التجاريـة، ومن ناحية أخرى كان يخشَـى في برلين أن يكون الملك عبد العزيز يودُّ إقامة علاقات أوثق مع ألمانيا [*] لكي يخدم هدفه الخاص بضـرب البريطـانيين والإيطاليين بعضهم ببعض[1] .

---

٢١ – ٢٢.

[*] كان البلدان قد اتفقا في معاهدة الصداقة التي وقعـت فـي القـاهرة في ١٦ ذي القعدة ١٣٤٧هـ ـ/ ٢٦ مـن إبريـل (نيسـان) ١٩٢٩م، على إنشاء علاقات سياسية – وقنصلية في الوقت المناسب.

انظر:

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٥٠ – ٥٣.

[1] لوكان هيرزويز، ألمانيا الهتلريـة، ص ٧٠.

وواقع الأمر أنه إذا كان هناك خوف فيجـب أن يكـون محله اليمن وليس العربيـة السعوديـة؛ لأن اليمن هي التـي أثارت نزاعا مع بريطانيا لعـدّة سـنوات حـول المنـاطق الداخليـة في عدن (الواقعة تحـت الحمايـة البريطانيـ ـة، وميناء عدن منذ احتلته بريطانيا في عام ١٨٣٩)، يعدُّ قاعدة بحرية حيوية؛ إذ ساعد علـى ضـمان سـيطرة بريطانيـا على المحيط الهندي، بيد أنها ظلت دائما في حاجة إلى تأمين عدن ضد أي هجوم عربي من الداخل؛ ولـذا فقـد عملـت في اتجاهين:

١- أبرمت الاتفاقيـات مع قبائل الـداخل، وتركـت لشيوخها المحليين حكما ذاتيا.

٢- عملت على تحسين علاقاتها مـع إمـام الـيمن، ووقعت معه معاهـدة فـي عـام ١٩٣٤؛ لتحـدّ من أطماعه داخل محميتها في عدن خاصـة بعـد أن ظهــر تــودُّد موســوليني للإمــام يحيــى Mussolini’s wooing

وقد أولت بريطانيا محميتها في عدن مزيدا من الاهتمام؛ لأنها كانت بمثابة حاجز ضدّ أي تهديـد يـأتي مـن الـيمن أو من غيرها[1] .

ومجمل القول أن بريطانيـا كانـت تستشـعر الخـوف على مصالحها في المنطقة في الوقت الذي ظهرت فيه قـوى أخرى غير عربيـة تنافسها في البحـر الأحمـر؛ ونعنـي بها إيطاليا.

رابعا: أما مسألة تدعيم الحركـات الوطنيـ ـة فـي سـوريا وفلسطين – بند (د) – فهذا التدعيم شيء وارد، دون الـنص عليه في معاهدة بين طرفين عربيين.. إذ إن منطقة الشـرق العربي شهدت إبـان الحرب العالميـ ـة الأولـى وبعـدها ضغوطًا استعماريـة متشابهة؛ جاءت فـي صـورة نظـام الانتداب الذي اعتمدته عصبـة الأمم، وكان من المتوقـ ـع أن تشهد المنطقة حركات وطنيـة وثورات تشتعل في تلـك المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانيـة، ثُم سـيطرت عليها بريطانيا وفرنسا، وليست ثورة العراق في عام ١٩٢٠،

(1) Leatherdale, C.: Britain & Saudia, op. Cit., p. 138.

واستمرار مطالبة العراقيين بالاستقلال حتـى عقـد معاهـدة ١٩٣٠ ثُم انضمامها إلى عصبـة الأمم في عام ١٩٣٢ ببعيد عن الأذهان.. وطالما أن الحركات الوطنيـة الشعبيـة تنتقل من بلد إلى بلد وخاصة إذا اشتراكا في الحدود، فإنـه كـان من المتوقع أن يطالب السوريون بالحصول على ما حصـل عليه العراقيون[1]، ثم انتقلت الحركة الوطنيـة إلى فلسـطين مع نهاية عام ١٩٣٥ وبدايات عام ١٩٣٦، وهو مـا عـرف بالثورة الفلسطينيـة الكبرى[2] ، وإن كانت لفلسطين ظروف خاصـة؛ إذ تعـرَضـت لسـيطرة بريطانيـ ـة وأطمـاع صهيونيـة.

وخلاصة الأمر أن بريطانيا لم تكن تريد دولتـين عـربيتين متحدتين في الهدف، وبخاصـة إذا كان هذا الهدف هو تدعيم الحركات الوطنيـة العربيـة في دول لبريطانيا مصالح فيها؛ ليظل العالم العربي تحت الهيمنة البريطانيـة، أمـا مسـألة

---

(1) د. محمود صالح منسي ، الشرق العربي المعاصر، ص ١٥٠.

(2) انظر دراسة للباحث بعنوان:

فلسطين والصراع الدولي ١٩٣٦ – ١٩٣٩، جـ ١، القـاهرة، ١٩٨٧، الفصل الأول.

غضب فرنسا فهي لمجرّد التغطية علـى أهـداف بريطانيـا الحقيقية.

خامسا: ويأتي ما ورد في البند (هـ) فـي إطـار حـرص بريطانيا على مصالحها فـي دول الخلـيج، سـواء في الكُويت أو الساحل المهادن أو البحرين، فقد كانت تنظر بحذر لأي تقارب بين تلك الدول مـن جانـب والمملكة العربيـة السعوديـة بوجه خاص من جانب آخر..

فعلـى سـبيل المثـال فقـد عِقِـدَ مـؤتمر الكُويـت في الفترة ١٦ – ٢٨ ربيع أول ١٣٥٤هـ / ١٧ – ٢٩ يونيو (حزيران) ١٩٣٥م، لحل بعـض المشـكلات الاقتصاديـة القائمة وقتذاك بين المملكة العربيـة السعوديـة والكُويـت، والتي تركـزت في منع وسائل التهريب وإخضاع التجـارة بين الطرفين للمراقبة الجمركية؛ حفاظًا على الموارد الماليـة للمملكة، وأكدت المملكة على أنه مع حرصـها علـى عـدم التدخـل في شئون الكُويت فإنها لن تتحمل الخسائر الناتجـة عن التهريب، وتحمل المسئوليـة كاملة لبريطانيا والكويـت، وحرصت بريطانيا على عدم إغضاب الملك عبـد العزيـز؛

خشية من حدوث تقارب سعودي إيطالي[1] يؤثر على نفوذها ومصالحها ي شبه الجزيرة العربيـة بعد أن باتـت إيطاليـا قاب قوسين أو أدنى من الساحل الغربي لشبه الجزيرة.

كما كانت المملكة العربيـة السعوديـة حريصة علـى إنهاء مسألة الحدود بينها وبين مشيخات الساحل المهادن، ففي ٢٦ ذي الحجة ١٣٥٢هـ ـ / ٣ إبريـل (نيسـان) ١٩٣٥م عرضت المملكة العربيـ ـة السعوديـ ـة علـى الحكومـة البريطانيـة مقترحاتها بشأن تعيين الحـدود مـع مشـيخات الساحل المهادن وغيرها على الحدود الشرقيـ ـة والجنوبيـة الشرقيـة، والتي عدَّتها الحكومة السعوديـة الحـدَّ الأدنـى لمطالب المملكة[2] .

ولكن بريطانيا ظلت حريصة على بقاء تلك المشـكلات قائمة بين دول الخليج والمملكة؛ لأن فيها بقاء لنفوذ بريطانيا واستمرار لدوام مصالحها.

---

(1) F.O. 371/19007/E 6475/206/25, No. 327, Nov. 7, 1935, from Samuel Hoard to Ryan.

(2) وثائق وزارة المستعمرات البريطانيـة
C.O. 15/1/607/ E 2828 / 151/ 91, May 19, 1936, from Ryan, Jeddah, to Eden, London.

وفيما يتصل بالبحرين فلم يكن بينها وبـين السعوديـة وقتذاك مشكلات حدود، وكانت السعوديـة خـلال اجتمـاع (البحرين) في ذي الحجة والمحرم ٥٣ – ١٣٥٤هـ/ مارس وإبريل ١٩٣٥م ناقشـت جميـع المشـكلات بـين البلـدين وفي مقدمتها المشكلة الاقتصاديـة، وأصـدرت مـذكرات رسمية بين الحكومة السعوديـة مـن جانـب وبريطانيـا والبحري من جانب آخر، وقد عدّت هذه المـذكرات بمثابـة اتفاقيـة تجارية بين العربيـة السعوديـة والبحرين[1] .

وعلى كل حال فلـم يظهـر مـن المملكـة العربيـة السعوديـة تجاه جيرانها من دول الخليج مـا يثيـر خـوف بريطانيا؛ ومن ثَم فإن ما عرضناه يهـدم مـزاعم بريطانيـا ويؤكد أن الزوبعة التي أقامتها حول ما ورد فـي المشـروع الأول (السعودي) مع نصوص لا تخرج عن كونها محاولـة

---

(1) F.O. 371/20055.

مذكرة باللغة العربيـة مرسلة من المفوضية البريطانيـة في جدة تحت رقم ٢٧٤٢/١٨٩/ ٧٢٢/ ٨٢، في ١٦ نوفمبر (تشرين ثـانٍ) ١٩٣٥، إلى صاحب السمو الملكي وزير الخارجيـة بمكة المكرمة.

بريطانيـة لوأد أية فكرة عن قيام تحالف دفاعي بين بلـدين عربيين، وبخاصـة أنها كانت المحاولة الأولى فيما نعلم لقيام مثل هذا التحالف، وبدون أن تكون بإيعـاز مـن بريطانيـا كما حدث في السابق، ولكن بدافع من الدول العربيـة المعنية ذاتها.

المبحث الثالث

معاهدة أخوة عربيـة وتحالف

(المحرم ١٣٥٥هـ - إبريل ١٩٣٦م)

والمعاهدة- كما ذكرنا وفيما نعلم- أول معاهـدة كانـت ستصل إلى درجة التحـالف إذا مـا قُـدر لهـا أن تخـرج كما وردت في نصوص المشروع الأول (السعودي)، ويعـدُ هذا في حد ذاته طفرة في العلاقة السعوديـة/ العراقيـة، وقد لفت ذلك نظـر أنـدرو ريـان A. Ryan المفـوَض البريطاني في جدة.

وكانت إجابة فـؤاد حمـزة وكيـل وزارة الخارجيـة السعوديـة بأن علاقة بلاده بالعراق مرّت بمراحل توتـر ثُم تلاها مرحلة وفاق منذ لقاء ١٩٣٠[*]، وتنامت مشاعر الإخاء حتى ظهرت بوضوح في هذه المعاهدة (١٩٣٦)، وقال فـؤاد حمزة إن موت الملك فيصل أحدث اختلافًا عظيمـا، وأثـار إحساس العربيـة السعوديـة بالمسئوليـة تجاه العراق[1] .

---

[*] لقاء العاهلين السعودي والعراقي على ظهر المدرّعة البريطانيـة لوبين، انظر ص ٢٩ من هذه الدراسة.

[1] F.O. 371/20056/E 2110, No. 99 (618 /367/304). Apr. 1. 1936, from Ryan, Jeddah, to Eden.

التخوف من النفوذ الإيراني:

وما ذكره فؤاد حمزة فيه غموض، وتفسيره أن العـراق بعد موت فيصل، وتولي ابنه غازي الأول ٣٣- ١٩٣٩، شهد حالة عدم الاستقرار السياسي التي اقترنـت بقيـام تحالفـات شخصية بين الساسة المتنافسين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى السلطة بالاستعانة بالقوى المحلية مثل الشـيعة والقبائـل والجيش، الذي لم يلبث هـو الآخـر أن أصـبح يتدخــل في السياسة؛ وبذلك تهيأ مناخ مناسب للأخطار الخارجيــة من جانب جيران العراق (تركيا وإيران)[1] .

وعندنا أن هذه الأمور وإن كانـت داخليــة وموضـع اهتمام للعراق أكثر من كونها موضع مسـئولية مـن قِبـل المملكة العربيـة السعوديـة، إلا أن بعضها كـان ذا تـأثير واضح على أمن المملكة؛ حيث إنه في صـيف عـام ١٩٣٥ ثارت قبائل وعشائر الشيعة في منطقة الفرات الأوسـط[*] .

---

[1] د. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، ص ٥٧ .

[*] كان من أسباب ثورتهم إهمال تنفيذ الإصـلاحات فـي منطقـتهم، وأن ينوب عنهم في كثير من دوائرهم نـواب سـنيون، ثـم إجبـارهم على الالتحاق بالجيش على أثر صدور قانون التجنيد.

وقد اشترك في هذه الثورة بعض علماء الشيعة بزعامة الشيخ محمد كاشف الغطاء، الذي التزم جادة الحكمة والاعتدال رغم الفتنة التي ثارت حوله، والتي استمرَت بضعة أشـهر حتـى لجأت الحكومة العراقيـة إلى الجيش لإخمادها[1] .

وكان هناك شكٌ في تورُط إيراني غير مباشـر لتأييـد الثوار[2] ، وبخاصـة أن الخلاف كـان قائمـا بـين إيـران والعراق حول الحدود، وقد صرَح وزير خارجيـ ـة إيـران باقر خان كاظمي بأن هذا الخلاف يمكن حله فـي عصبـ ـة الأمم، واستطرد قائلاً إن حكومته المتمسكة بموقفها منذ ابتداء الخلاف لا تستطيع أن تهمل مصالحها الحيويـ ـة، ولكنهـا على استعداد للتعاون مع جارتها بكل إخلاص[3] .

وقد بدأت مفاوضات مباشرة بـين الطـرفين العراقـي/ الإيراني في روما لتسوية مسألة الحدود، ثم قام وفد عراقـي بزيارة طهران في أغسطس (آب) ١٩٣٥م/ جمادى الأولـى

---

(1) محمد رفعت، التوجيه السياسي، ص ٢٤٤.

(2) د. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، ص ٥٨.

(3) الأهرام، ١٩ مايو ١٩٣٥.

١٣٥٤هـ، وعدّت هذه الزيارة خطوة على طريق التفاهم بين الطرفين[1]

ولكن ما علاقة ذلك بالمملكة العربية السعودية، ومفاوضاتها مع العراق حول معاهدة تحالف دفاعي؟!

الواضح أن إيران كانت هي العامل المشترك؛ إذ إنها وفي نفس التاريخ احتجت على الاتفاق الذي وقعته المملكة العربية السعودية مع البحرين (محرم ١٣٥٤هـ / إبريل – نيسان ١٩٣٥م)، وعدّته تدخلاً في شئون البحرين[2].

وجاء ردُّ السعودية- والذي سلمته إلى المفوَضية البريطانية في جدّة- أن حكومة المملكة العربية السعودية ليس لها علم بحقوق إيران في البحرين، وهذه هي

---

(1) د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية في الوطن العربي (شط العرب)، البصرة، ١٩٧٤، ص ٣٢٩.

(2) F.O. 371/20055, Tel. No. 145, from Tehran, Jun, 1935.

المرّة الأولى التي تتلقى فيها مذكرة تحتـوي علـى ادعـاء من هذا النوع[1] .

ونستطيع القول إذن إن المملكة العربيـ ـة السعوديـ ـة كانت تخشى من ادعـاءات إيرانيـة فـي منطقـة الخلـيج؛ مما جعلها تزيد مـن تقاربهـا ومحاولـة تقويـة علاقاتهـا بالعراق؛ خوفًا من أي تقارب عراقي / إيرانـي قـد يكـون له أثره السيئ على المملكة العربيـة السعوديـة[2] .

ومن المفيد ذكره قبل الحديث عن المعاهدة في صورتها النهائيـة أن نتناول ما دار من مسائل بين الجانبين السعودي والعراقي إبـان مفاوضات المعاهدة، والتي تركـزت في :

أولاً: ترسيم حدود/ إدارة المنطقة المحايدة:

ومن الملاحظ أن المشروع الأول[*] لم يتنـاول مسـألة الحدود بين المملكتـين (السعوديـ ـة والعراقيـة)، واكتفـى

---

[1] جمال زكريا قاسـم، الخلـيج العربـي ١٩١٤ – ١٩٤٥ طـ ـ ١ ، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٣٧.

[2] F.O. 371/119017, from Ryan to John Simon, Feb. 25, 1936.

[*] الذي عرضنا له في المبحث الثاني من هذه الدراسة

بالإشارة إلى تأكيد ما سبق عقده من معاهـدات واتفاقيـ ـات وذلك في مادته العاشرة.

ولكن مسألة الحدود، وبخاصـة المنطقة المحايدة، أُعِيـ د بحثها مرة أخرى على مائدة المفاوضات التي دارت في بغداد وقتذاك.

ودارت المناقشات حول هذه المسألة، وكان منها: أنه إذا أُكتُشِفَت أخطاء في الإحداثيات الجغرافية المعطَاة لأية آبـار أو تـلال أو أمـاكن مـذكورة فـي الحـدود الموصـوفة في بروتوكول العقير الأول، فإن لجنة تعلـيم الحـدود التـي اقترحت الحكومة السعوديـة تعيينها تسترشـد فـي عملهـا بالمواقع الفعلية الحقيقية بدلاً من الإحداثيات المحدَّدة لهـا[*] ، وسيتطلب هذا الأمر ضرورة إجراء بعض التعديل في الحدود بين شرق الأردن والعربية السعوديـة المبينة فـي اتفاقيـ ـة

---

[*] ومثال بارز على ذلك هو جبل عنازة Anaza ففي خريطة وزارة الحرب (البريطانيـة) مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠٠ بتـاريخ ١٧ – ١٩١٨ يظهر هذا المكان على تقاطع خط عرض ٢٢ شـمالاً، وخـط طـول ٣٩ شرقًا، بينما تضعه إحداثيات أعمال المسح على بعد حوالي ١٥ ميلاً شمال شرقي هذه المنطقة.

حداء[**] ، وما لم يتغير هذا التعديل سوف تترك فجوة كبيرة بين نهاية خطوط الحدود العراقيـة وبداية خطـوط الحـدود الشرقيـة الأردنيـة.

وفيما يتصل بالمنطقـة المحايـدة، اقترحـت المملكـة العربيـة السعوديـة أنه يجب إزالتها بإقامة خط حدود يرسم مباشرة من تلاقـي وادي العوجـة مـع البـاطن ثـم إلـى بير عوساب Bir Ausab ، ودرست الحكومة العراقيـة هذا الاقتراح بيد أن المظهر الهام الوحيد لتلك الأرض هو أمـاكن السقاء التي تستخدمها القبائل البدوية النجديـة والعراقية[1] .

[**] وقعت في الخامس عشر من ربيع ثـانٍ ١٣٤٤هـ ـ / ٢ نـوفمبر ١٩٢٥م، وجاءت في ثلاث عشرة مادة، وقد تضمنت المـادة الأولـى فيها معالم الحدود، بخطوط الطول والعرض.

انظر:

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ١٤ – ١٨.

[1] F.O. 371L20056/E981/52/25, No. 89, Feb. 17 1936, from Clark Kerr, Baghdad, to Eden, London.

وقد رأى إدموندز Edmonds [*] أن هـذا الاقتـراح في غير صالح العراق؛ لأنه سوف يعقد مشاكل السقاية بقبيلة الظوافر[**] وليس بمصطلحات الإحداثيات الجغرافية؛ ومن ثَم إذا وافق الطرفان على تعليم الحدود فسيكون من الضـروري مقدما تسوية مسألة مبـدأ نـاتج عـن الصـياغة الخاطئـة لبروتوكول العقير، والذي ستكون تسويته خارج سلطة لجنـة تعليم الحدود[1] .

ولكن مسألة تعليم الحدود على الطبيعة أُرجِئت، وأبـدى الجانب العراقي أن المسائل التي أُثِيرت حول هـذه المسـالة تتعلـق بعدد من أماكن السقاية التي يمرُّ خلالها الخط الـذي وضِع في بروتوكول العقير؛ ومن ثَم يجب بذل محاولة لتحديد أية قبائل لها حق استخدام آبار فردية في أية منطقة معينـة، والمراكز المعنية تقع عموما في نقط حيـث توجـد ينـابيع على الحدود، وهي غير محدَّدة جيدا وتشمل عددا من الآبـار

(*) المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقيـة.

(**) انظر ص ٦ من هذه الدراسة.

(1) F.O. 371/20056/E 1166/52/25 – 17/27/36, Feb. 20, 1936, Reports on covering letter from Mr Edmonds.

تغطي مساحة حوالي (٤) أو (٥) أميال مربعة، والوصـول إليها هام جدا بالنسبة للقبائل البدويـة، واقترحـت الحكومـة العراقية أن يجري تقسيمها على الأسس المقـرَّرة بـالحقوق القبلية، وترغب في أن يقرر الملك عبد العزيز فـي المقـام الأول إلى أية قبيلة أو قبائل تنتمي الآبار الفرديـة[1] .

وفيما يتصل بمسألة تقسيم المنطقة المحايدة أشار نـوري السعيد في رسالته للشيخ يوسف ياسين إلى أنه من المستحيل تقسيمها؛ لأن كثيرا من الآبار جنوبي الخط المرسـوم عبـر المراكز تنتمي تقليديا لقبائـل عراقيـ ـة (الظفيـر بصـورة رئيسة)، واقترح أنه من أجل حفظ النظام في المنطقة يجـب إقامة إدارة عراقيـة / سعوديـة مختلطة لحفظ الأمن[2] .

وعلى كل حال فنظرا لحاجة الحكـومتين (السعوديـ ـة والعراقية) لحفظ النظام والأمن في المنطقة المحايـدة، فقـد وافقتا على الإجراءات التالية[*]

---

(1) Ibid., E 1974/52/25, No. 174, Apr. 15, 1936, from Bateman, Baghdad, to Eden.

(2) Ibid.

(*) باعتبارها مكملة لأحكام معاهدة الصداقة وحسن الجـوار الموقعـة في ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ/ ٧ من إبريل (نيسان) ١٩٣١م.

(١) تجتمع السلطات المسـئولة[**] – والتـي سـيطلق عليها فيما بعد مفوضي الحـدود – فـي المنطقـة المحايدة بترتيب مباشـر بـدون تفـويض مسـبق من حكومتيهما.

(٢) يجوز لكل حكومة أن ترسل مسئوليها إلى المنطقـة المحايدة وقوّات حسبما تراه ضروريا وفقًا للظروف، إما بصفة دوريات أو بصفة مراكز مؤقـتة.

(٣) يقوم الموظف الذي يرأس قوات أحد الطرفين، عنـد وصولها بالاتصال فورا بقائد قوات الطرف الآخـر إذا كان موجودا في المنطقة؛ بغرض تأكيد التعـاون وحسن الاتصال.

(٤) يجب مراعاة المبادئ التالية في التعامل مع الأمـور في المنطقة المحايدة:

[**] المعرّفة في المادة الثامنة من معاهدة ١٣٤٩هـ ـ/ ١٩٣١م سـالفة الذكر، وهي: أكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنه، وذلـك من كل طرف من الطرفين (السعودي، والعراقي).

انظر:

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٦٨ – ٧٢.

(أ) تخضع القبائل العراقية المخيمة في المنطقة المحايدة للسلطة الوحيدة لمفوض الحدود العراقي أو – في حالة غيابه – للضابط الآمر للقوات العراقية في المنطقة المذكورة أو ممثل آخر لمفوض الحدود.

(ب) وبالمثل تخضع القبائل السعودية المخيمة في المنطقة المحايدة للسلطة الوحيدة لمفوض الحدود السعودي أو الضابط الآمر للقوات السعودية في المنطقة المذكورة أو ممثل آخر لمفوض الحدود.

(ج) يجب أن تسوى الخلافات بين القبائل والأفراد السعوديين والعراقيين في المنطقة المحايدة على أيدي الموظفين المذكورين أعلاه، والتابعين للحكومتين بالتشاور فيما بينهم، وطبقًا للإجراء الوارد في معاهدة ١٩٣١[*] .

(*) في مواد (٨) و (٩) و (١٠) من نفس المعاهدة، والتي تقضى بقيام لجنة حدود دائمة من أربعة مأمورين (اثنين من كل جانب) لأجل تسهيل تنفيذ أحكام المعاهدة المذكورة (١٩٣١).

(د) تنطبق أحكام هذه المادة على كل القبائـل النازلـة في المنطقة المحايدة طالما أقـاموا فـي المنطقـة المذكورة سواء وقع الحادث (سبب الخلاف) داخل المنطقة أو خارجها.

(ه) بهدف التقليل بقدر الإمكان من أسـباب الخـلاف توافق الحكومتان على التوقف عن جمـع الزكـاة أو أية ضرائب أخرى من القبائل حين تكون مخيمة داخل المنطقة المحايدة، على القطعـان والماشـية التي تسقي لدى أي مـن الآبـار الواقعـة داخـل أو على حدود المنطقة المحايدة[1] .

وهكذا لم يتمَ حسم مسألتي ترسـيم الحـدود والمنطقـة المحايـدة فـي حينهـا، وكانـت هنـاك جـولات أخـرى من المفاوضات امتدت على فترات حتـى فبرايـر (شـباط) من عام ١٩٣٨م / ذو الحجـة ١٣٥٦ هـ ـ. حيـث تبـادل

انظر:

المصدر السابق، نفس الصفحات.

(1) F.O. 371/20056/E 1166, Feb. 20, 1936, Mem. No. 6.

الجانبان السعودي والعراقي المكاتبات بشأن تحديد الحدود[1] ، وأمـا مسألة إدارة المنطقة المحايدة فقد توصــل الجانبـان إلى اتفاقيـة عرفَت باتفاقيـة إدارة المنطقة المحايدة، وذلـك في بغداد (١٩ ربيـع أول ١٣٥٧هــ/ ١٩ مـايو – أيـار ١٩٣٨م)[2] .

ثانيا: مشروع معاهدة الإقامة:

وقد أعد إدموندز Edmonds مستشار وزارة الداخليـة العراقيـة مشروعا لمعاهدة إقامة قصـيرة؛ لكـي تتفـاوض بشأنها الحكومـة العراقيــة مـن الحكومـة السعوديــة، وقد اقترح إدموندز كذلك ترتيبا مقابلاً يعفي بعض رعايا كل حكومة من التأشيرات حين يسافرون فـي أرض الحكومـة الأخرى، وقد تضمن مشروع المعاهدة ثلاث مواد، ملخصـها كما يلي:

مادة أولى: يتمتع مواطنو أي من بلادي الطرفين المتعاقـدين في أراضي الطرف الآخر بمعاملة لا تقل رعاية

---

(1) وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص٢٤٥ – ٢٥٠.
وفيها نصُ المكاتبات المتبادلة بين الجانبين.

(2) المصدر نفسه، نصُ الاتفاقية ص ص ٢٦٨ – ٢٧٢.

عن تلك التي يتمتع بها رعايـا الدولـة الأكثـر رعاية، وذلك فيمـا يخـتصُ بحقـوق الـدخول والإقامة، بشرط ألا يكـون لأي مـن الطـرفين – بموجب هذه المادة – حق مطالبـة الطـرف الآخر بمنح رعاياه معاملة أكثر رعاية من تلـك التي يمنحها لرعايا هذا الطرف الآخر.

مادة ثانية: يعفَى رجال القبائل في مناطقهم المعتادة، والـذين يمارسون حياتهم العادية، ويخترقون الحدود بين العراق والسعودية، يعفَون من أحكـام قـوانين الجوازات والإقامة لكل من البلدين.

مادة ثالثة : يوافق الطرفـان المتعاقـدان علـى أن رعايـا أي الطرفين سيكون لهم الحق في حيازة ملكيـة ثابتة في أرض الطرف الآخر؛ طبقًا لمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، ومع ذلك لا يوجد شيء هنا سيخول رعايا أي من الطرفين المتعاقدين منفعة

أكبر من رعايا الطرف الآخـر بموجـب حـق الحيازة هذا[1] .

ولم يتضح من الوثائق البريطانيـة – التي تيسرت لنا – والخاصـة بالفترة موضوع الدراسة، أن الطـرفين توصـلا إلى اتفاق بهذا الشأن؛ ولذا فقد تضمنت المادة الثانية عشـرة من المعاهدة موضوع هذه الدراسة أن الطـرفين سـيتعهدان بالمفاوضة في مواضيع شتى منها موضوع الإقامة وجوازات السفر والمرور[2] .

ثالثًا: تسليم المجرمين:

وكانت المسألة الثالثة التي نعرض لها من خلال دراسـة المفاوضات التي تمت بين الجانبين السعودي والعراقي هـي موضوع تسليم المجرمين، وقد طالبـت المملكـة العربيـ ـة

---

(1) F.O. 371/20056/52/25/E 1177, from Clark Kerr, Mar. 4, 1936.

(2) وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ٢٢٤.

السعوديـة باتفاقيـة أوسع في مجالها من تلك التـي وقعـت في مكة في إبريل (نيسان) ١٩٣١[1] .

وقد طلب السفير البريطاني في بغداد بيتمان Bateman بعمـل ترتيبـات أفضـل لتنفيـذ الاتفاقيـ ـة المـذكورة (إبريل ١٩٣١)، وأشار إلى أنه منذ أن دخلت هذه الاتفاقيـة في حيز التنفيذ لم توجه الحكومة العراقيـة طلبا واحدا لتسليم المجرمين إلى الحكومة السعوديـة، بينما قدَمـت الحكومـة السعوديـة ست طلبات، وذكر بيتمان أن نوري السعيد اقترح على الشيخ يوسف ياسين أنه طالما كانت معظم حالات تسليم المجرمين التي طُلِبت ذات طبيعة قبلية فيجب التعامل معهـا طبقًا لقواعد الخلافات القبلية المدنية والجنائية بمعرفة الإدارة القبلية في وزارة الداخليـة (العراقيـة)[2] .

ومن الملاحظ أن هذه المسألة لم تُطرح مرة أخرى خلال المفاوضات التي جرت لعقد المعاهـدة موضـوع الدراسـة، كما أن مجموعة المعاهدات لم تتعرَض لها إلا مـن خـلال

---

(1) F.O. 371/20056, No 89, Feb. 17, 1936, from Clark Kerr, Baghdad, To Eden, London.

(2) Ibid., No. 174, Apr. 15, 1936, from Batman to Eden.

اتفاقيـة إدارة المنطقة المحايدة التي وقعت في عـام ١٩٣٨، وقد لوحظ أن لفظة مهربين قد حلت محـل كلمـة مجـرمين في تلك الاتفاقيـة[1] .

معاهدة الأخوة والتحالف ين المشروع والنص المعتمد(*):

وبعـــد أن عرضـــنا للمشـــروع الأول (الســـعودي) والاعتراضات البريطانيـة عليه، سنعرض هنا لبعض المواد التي لحقها التعديل بالحذف أو الإضافة؛ نتيجـة للملاحظـات التي أبدتها الحكومة البريطانيـة، وعملت الحكومة العراقيـة على تنفيذها.

وقد شملت هذه التغييرات النقاط التالية:

أولاً : المقدمة: أسقطت عبارة "بأن يكونا جبهة متـحدة ضد العدوان الأجنبي، وأن يكونا على تفاهم مشترك تجاه شئون البلاد العربيـة المجاورة".

---

[1] وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٢٦٨ – ٢٧٢.

(*) انظر النصَّ المعتمد للمعاهدة في ملاحق هذه الدراسة.

ثانيا: المادة الأولى: أُضِيفَت إليها عبارة "يتشـاور الفريقـان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضـى الأمـر لتنفيذ الأغراض التي رمت إليها مقدمة هذه المعاهدة".

وعندنا أن هذه الإضافة كانت كفيلة بأن تدخل الفريقين في دوامة التشاور فضلاً عـن أن المقدمـة لم تحمل أي إلزام لأي فريق بعد أن أسـقطت منهـا العبارة الإلزامية المحدَّدة سالفة الذكر(**)

ثالثًا: المادتـان **الثانيـة والثالثـة** فـي المشـروع وردت (في المعاهدة) كما هي بترتيبها ومعناها دون تغييـر واضح.

رابعا: المادة الرابعة: أُدخِل عليها الكثير من التعديل بالحذف والإضافة، وتضمنت أيضا مبـدأ التشـاور، وحـدد

(**) وقد حدَّد نوري السعيد في مذكرته للشيخ يوسف ياسين بعد توقيـع المعاهدة أن عبارة "تفاهم واتفاق مع دولـة ثالثـة" لا يشـمل الأمـور الاقتصاديـة والماليـة، وقد وافق يوسف ياسين علـى هـذا التفسـير وأكـد على أن المقصود (بهذه العبارة) هو تفاهم واتفاق يؤثر على حياة وسلامة البلاد.

F.O. 371/20056/E 4975, NO. 174, from Bateman to Eden, Apr. 8, 1936.

فيها ما يعدُّ من أعمال التعدي، وما لا يعدُّ من أعمال التعدي، وقيد مبدأ التعاون الهـادف؛ لأنهـا أدخلـت الفريقين في شراك المصطلحات القانونيـة، وأحالت التصرُّفـات التـي يجـب علـى الفـريقين القيـام بها إلى بنود وقرارات في معاهدات واتفاقيات دوليـة أخرى.

خامسا: ورد في المعاهـدة مادتـان جديـدتان، لـم تـردا في المشروع الأول (السعودي) وهما المادة الخامسة والمادة العاشرة، وقد نُـصَّ فـي المـادة **الخامسـة** على كيفيـة مواجهة حـدوث اضـطراب أو فتنـة في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين، وهذا النصُّ لم يرد له ذكر في المشروع الأول، فهو جديـد فـي مبنـاه ومعناه.

وأما في **المادة العاشرة** فقد أتاحت إنهاء أحكام هـذه المعاهدة من جانب أحد الفريقين إذا قام الفريق الآخر باعتداء على دولة أخرى.

سادسا: وقد جاءت **المادة السابعة** في المعاهـدة خاصـة باليمن والسعي بطلب انضمامها إلى المعاهدة، وهـو

المعنى الذي ورد في المادة الخامسة في المشروع الأول، بيد أن **المادة السادسة** جاءت خالية من اعتراف الطرفين (السعودي والعراقي) بضرورة حماية وحدة دولة اليمن، وهو ما نصت عليه المادة الخامسة من المشروع، كما فُتِح الباب أمام انضمام أية دولة عربية أخرى، وهذا أيضا لم يرد في المشروع الأول.

سابعا: أسقطت المادتان السادسة والسابعة من المشروع ولم يرد نصهما أو معناهما في المعاهدة؛ ومن ثَم جاءت **المادة السابعة** من المعاهدة بالنص على توحيد الثقافة الإسلامية والعربية والأساليب العسكرية في بلديهما، وهو ما لم يرد في المشروع الأول.

ثامنًا: وجاءت **المادة التاسعة** في المعاهدة مطابقة لما ورد في المشروع، مع إضافة الاتفاق بين الطرفين على مراعاة الأحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة والمبادئ التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب (كيلوج).

تاسعا: المادتان العاشرة والحادية عشـر وردتـا بنصـيهما في المـادتين **الحاديـة عشـرة، والثانيـة عشـرة** في المعاهـدة، وجـاءت **المـادة الثالثـة عشـرة** في المعاهدة جديدة في نصها.

عاشرا: المادة الثانية عشرة وهي آخر المـواد التـي وردت في المشروع الأول جاءت في نص **المـادة الرابعـة عشرة** (آخر المواد أيضا في المعاهدة)، وقد لحقهـا تغيير في أن المشروع كان قد حدَّد مدة (ستة أشهر) لإبداء أحد الطرفين الرغبـة فـي إنهـاء الاتفـاق، أما النصُّ الأخير (مادة ١٤) فقد جعلهـا سـنة قبـل تاريخ انتهاء أجلها.

وهكذا فإن الملاحظات التي أبدتها الحكومة البريطانيـة في المواد التي كانت موضع اعتراضاتها في المشروع الأول (السعودي) قد تمَّت الاستجابة لها، مثـل المـادتين السادسـة والسابعة، وكان هناك مواد دخلها التعديل الكامل مثل المـادة الرابعة؛ مما أفقدها المعنى والمغزى.. هذا فضلاً عن بعـض الإضافات أو الحذف كما أوضحناه سلفًا.

ومن ثَم فقد أبلغ السفير البريطاني فـي بغـداد وزيـر خارجيـة بلاده بأن (التوصيات) التي وردت (من الحكومـة البريطانيـة) قد أُخِذ بها[1]

وعلى هذا حررت المعاهدة في العاشـر مـن المحـرم ١٣٥٥هـ الموافق الثـاني مـن إبريـل (نيسـان) ١٩٣٧م في مدينة بغداد، ووقعها عن الجانب السعودي يوسف ياسين، وعن الجانب العراقي نوري السعيد، ثـم تبودلـت برقيـات التهاني بين الملك عبد العزيـز آل سـعود والملـك غـازي (الأول) وبين نوري السعيد والأمير فيصل، ونُشِـر الـنصُ في بغداد ومكة في السادس من إبريل (نيسان) من نفس العام، وأُستُقبِلت المعاهدة برضاء كامل في الدولتين[2] .

وقد تمَ إبلاغ نصها للبعثات الأجنبيـة في جدَة بموجـب خطاب تعميمي في الرابع عشر من المحرم ١٣٥٥هـ ـ/ ٦ إبريل ١٩٣٦م[3]

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid., E 2849, No 107, Apr. 15, 1936, from Ryan to Eden.

ونُشِر النصُّ كاملاً في أم القرى بمكة المكرمة في نفـس اليوم[1]

أحداث ووقائع بعد المعاهدة:

وفي حديث للملك عبد العزيز آل سـعود بعـد توقيـع المعاهدة ببضعة أيام، عبـر عن سـروره بعقـد المعاهـدة، وعن أمله في أن تشكل مع معاهدة الطـائف[*] أساسـا قويـا يرتكز عليه العرب في تكاتفهم وتعاضدهم واتحـاد كلمـتهم، وأعرب عن أمله في أن تُحسِن الأمـة العربيـة الاسـتفادة من هاتين المعاهدتين، في توحيد جهودها ومساعيها نحو بلوغ

---

(1) Ibid.

(*) التي وقعت بين المملكة العربيـة السعوديـة واليمن، وفيهـا أقـرَ الطرفان السعودي واليمني انتهاء الحرب بين المملكتين، واعترف كـل منهما باستقلال الآخر، وتحديد الحدود بينهما، وقـد سـميت بمعاهـدة الطائف، وجاءت في ثلاث وعشرين مادة ووقعت بمدينة جدة، ووقعهـا عن الجانب السعودي الأمير خالد بن عبد العزيز، وعن الجانب اليمني عبد الله بن أحمد الوزير في السادس من صفر ١٣٥٣/ ٢١ مايو (أيار) ١٩٣٤م.

انظر نصَ المعاهدة في:

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ١٥٢ – ١٦٠.

هدفها الأعلى، وذلك بانضمام حكوماتها إلى معاهدة التحـالف السعوديـة/ العراقيـة.

وقد فهم المراسل الصحفي الذي نقل الحديث أن الملـك يقصد حكومات مصر وشرق الأردن وفلسطين وسوريا(*) .

وردا على سؤال عن موقف العرب من الأزمة الدوليـة الحالية، قال الملك عبد العزيز إنه يرجو أن "تتغلـب الحكمة والتؤدة على التسرع ومجاراة الأهـواء، وأن حـل الأزمـة سيكون خطوة جديدة للسلام العالمي، ونصح الملك العرب بأن يتذرَّعوا بضبط النفس وهدوء الأعصاب، وأن يكون رائـدهم التفكير في المصلحة المشتركة، لا الاندفاع وراء الخيـالات والأوهام والمناقشات العقيمة في أمور لا مصلحة لهم فيهـا، وأكد أنه قوي الأمل في مستقبل الأمة العربيـة التـي بـدأت تسير بخطى طيبة نحو غايتها السامية ووحدتها الكبرى.

كما عبر الملك عبد العزيز عن رضاه عن المفاوضـات التي بدأتها الحكومة الفرنسيـة بحكمة مع السوريين، ووصف فرنسا بأنها صديقته، وأن كل عربي يبتهج إذا تقاربت فرنسا

(*) وهي الحكومات العربيـة المستقلة أو الساعية إلى الاستقلال.

وسوريا معا أكثر، ووضِعت علاقتهما علـى أسـس ثابتـة من الصداقة والتعاون[1] .

وقد قُدمت المعاهدة إلى البرلمان العراقـي لاعتمادهـا، وقد وافق البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) على قيام الملك غازي باعتماد معاهدة أخوَة عربيـة وتحالف المعقودة بـين المملكة العربيـة السعوديـة والعراق، وقد صدر الاعتمـاد في الثاني والعشرين من المحرم ١٣٤٤هـ/ الرابـع عشـر من إبريل ١٩٣٦م[2] .

---

(1) – الأهرام، ١١ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، نصُّ حديث مراسل الجريدة مع الملك عبد العزيز.

- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة ، جـ ١، ص ص ٦٥٩ – ٦٦٠.
- وقد نقله أندرو ريان من المفوضية البريطانيـة فـي جـدة عن جريدة – (أم القرى) في عددها الصادر في ١٦ من نفس الشهر – (إبريل) إلى وزير خارجيـة بلاده (إيدن).

انظر:

F.O. 371/20056. No. 125, Apr. 28, 1936, from Ryan to Eden.

(2) Ibid., No. 222, Baghdad in Apr. 29, 1936.

وفي الرابع عشر من نوفمبر (تشرين ثانٍ) ١٩٣٦ جرى تبادل وثائق اعتمـاد معاهـدة الأخـوَة والتحـالف العربـي في الرياض بحضور ناجي الأصيل وزير خارجيـة العراق، وبعد بضعة أيام تمَ توقيع اتفـاق بـين الجـانبين السـعودي والعراقي خاص بجوازات السفر وتذاكر المـرور، وجـرت مناقشات حول قضايا ظلت معلقة بين الطـرفين، وتبودلـت وجهات نظر الحكومتين فيها، ومن البدهي أن تكـون هـذه القضايا خاصـة بالعشائر على الحدود، وكيفية إدارة المنطقة المحايدة، وقد تمَ التوصـل إلـى اتفاقيـة لإدارة المنطقـة المحايدة في شهر أغسـطس (آب) ١٩٣٩، وأمـا قضيـة العشائر على الحدود فقد توصـل الجانبان إلى حلها في إبريل (نيسان) ١٩٤٠ [1]؛ أي بعد أربعة أعوام من توقيع معاهـدة الأخوة العربيـة والتحالف موضوع هذه الدراسة.

---

[1] انظر نصوص هذه المباحثات والاتفاقيات في:
وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٢٦٥ – ٢٧٣.

ولعل من المفيد ذكره أن جريدة أم القرى أشارت[*] إلى:

أولاً: أن العـالم العربـي اسـتقبل المعاهـدة السعوديـة/ العراقيـة بالسـرور والبهجـة، واعتبـرت الجريـدة أن الصداقة هي الطريق إلى وحدة العرب، وأن النقاط الهامة في المعاهدة هي التي تؤكـد تعهـد الطـرفين المتعاقدين بتسوية كل الخلافات التي قد تنشب بينهمـا بالأساليب الوديـة[1].

ثانيا: أن بعض الصحافيين الفرنسـيين والإيطـاليين بتأييـد من عناصر معينة في الصـحافة العربيـة فسـروا التحالف (السعودي / العراقي) بأنه صنيعة بريطانيـة كوسيلة لضرب نفوذ دول أخرى غير صـديقة معينـة الميول (فرنسا، وإيطاليا طبعا)، ومن ناحية أخرى رأى

---

[*] وذلك في مقالتين متتابعتين كانت الأولى في المحـرم ١٣٥٥هـ/ إبريل ١٩٣٦م؛ أي بعد توقيع المعاهدة، والثانية في ربيـع أول ١٣٥٥/ يونيو ١٩٣٦م.

[1] أم القرى، الملحق الإخباري رقم ٧٢ بتاريخ ٨ إبريل ١٩٣٦.

نقلاً عن:

F.O. 371/20056/E 2489, No. 107, Apr. 15, 1936, from Ryan to Eden.

معلقون بريطانيون أن التحالف الذي قام بـه العـرب يهدف إلى الوحدة؛ لطرد الأوربيين من كل بلد عربـي وأنه موجـه ضد السياسة البريطانيـة.

ثالثًا: أكـدت (أم القرى) أن التحالف العراقـي/ السـعودي قد أُبرم بدون وحي من أية دولة أجنبية، كما أنه لم يكن موجـها ضد أية دولة أجنبية، ولم توح بـه الحكومـة البريطانيـة أو أية دولة أخرى، ولكنـه مـن وحـي الصداقة لكل الدول الصديقة، فالسلام والأخوة والـدعم المتبادل، كانت أهداف المتفاوضـين الـذين تركـزت جهودهم في تقدُم بلادهـم، وتقويـة تـراثهم العربـي الإسلامي والترابط لرفع مستواهم علميا واقتصـاديا.. ومن ثَم فالتحالف أتاح الفرصة لأية دولـة عربيـة مستقلة للانضمام إليه[1]

انضمام اليمن إلى المعاهدة:

جاء في نص المادة السادسة من المعاهدة السعوديـة/ العراقيـة (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) "نظرا للأخوَة الإسلاميـة

---

(1) Ibid., E 431, No. 189 (1150/367/58), Jun. 22, 1936, from Calvert, Jeddah, to Eden.

والوحدة العربيـة التي تربط المملكـة اليمانيـة بـالفريقين المتعاقدين السلميين، فإنهما يسعيان بطلب انضـمام حكومـة اليمن إلى هذه المعاهدة".

وعنـدما أُبرمـت المعاهـدة قـام كـل مـن الملـك عبد العزيز آل سعود والملك غازي بإبلاغ ذلك للإمام يحيـى حميد الدين ملك اليمن؛ وكان ذلك بمثابة دعوة للإمام يحيـى للانضمام إلى المعاهدة وفقًا لروح ونص المادة السادسة سالفة الذكر..

بيد أن انضمام اليمن لم يكن مؤكـدا؛ لأن الإمام يحيـى قد يتـردّد بخصـوص بعـض التحفـظات التـي وردت في المعاهدة مثل تلك التي تشير إلى عصبـة الأمم[1] .

وقد اقترح الملك عبـد العزيـز آل سـعود أن ترسـل الحكومة العراقيـة وفدا إلى صنعاء؛ لإقنـاع ملـك الـيمن بالانضمام إلى التحالف، وأكـد الملك عبد العزيز أنه سيزود الوفد (العراقي) بخطابات إلى الملك يحيى يؤيد فيهـا مهمـة

---

(1) Ibid, E 2489/52/25, No. 107, from Ryan to Eden, Apr. 15, 1936.

الوفد، فضلاً عن عمل الترتيبات اللازمة لرحلة الوفد العراقي إلى اليمن[1].

وعلى كل حال فقد استفسر الملك غـازي مـن الملـك يحيى حميد الدين عما إذا كان يرغب في استقبال وفد عراقي لمناقشة مسألة انضمام اليمن لمعاهدة التحالف بـين العـراق والعربية السعوديـة[2].

ويبدو أن الاتصالات استمرّت بـين العـراق والعربيـة السعوديـة من جهة واليمن من جهة أخرى، حتى انضـمت اليمن إلى المعاهدة في جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ/ السـادس والعشرين من أغسـطس (آب) ١٩٣٧م[3]، أي بعـد أكثـر من عام من إبرام المعاهدة السعوديـة/ العراقيـة، وقد جاءت المعاهدة الثلاثيـ ـة (السعوديـ ـة/ العراقيـ ـة/ اليمنيـ ـة)

(1) Ibid., E 7755/52/25, No. 581, Dec. 1, 1936, From Clark Kerr, Baghdad, to Eden.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

في صورة موافقـة الإمـام يحيـى علـى انضـمام بـلاده إلى المعاهدة، واعتماد البنود العشرة الأولى منها[*] .

وليس من شك في أن المعاهدة العراقيـة/ اليمنيـة التي وقعت في عام ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م [1] وكذلك معاهدة الطائف ١٣٥٣هـ ١٩٣٤م، بين العربيـة السعوديـة واليمن، كانتـا بمثابة معاهدتين تمهيديتين ليجتمع شـمل الـدول العربيـة الثلاثة في معاهدة واحدة.

---

[*] لأن المواد المتبقية الأخرى تناولت مسائل مثـل الإقامـة والسـفر والمرور والعشائر وما إليها، وهي أكثـر خصوصـية بـين العـراق والعربية السعوديـة.

[1] انظر نصّ المعاهدة في:

عبد الواسع بن يحي عبد الواسع اليماني، تاريخ اليمن المسمى، "فرجـة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن"، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ط٢ ١٩٨١، ص ص ٤٠٩ – ٤١٠.

وزارة الخارجيـة، مجموعة المعاهدات، ص ص ٢٤١ – ٢٤٤.

ملاحق الدراسة

(٤٠) معاهدة أخوة عربيـة وتحالف

بين المملكة العربيـة السعوديـة – وبين العراق

حضرة صـاحب الجلالـة ملـك المملكـة العربيـة السعوديـة من جهة.

وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة أخرى.

بناء على الروابط الإسلاميـة والوحدة القوميـة التـي تجمعهما، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسـة للتعـاون فيمـا بينهمـا والتفـاهم في الشئون التي تهمُّ مصلحة مملكتيهما، فقد اتفقا على عقـد معاهدة أخوَّة عربيـة وتحالف، وعينا عنهما لهـذا الغـرض مندوبين مفوَّضين.

عن حضرة صاحب الجلالة ملـك المملكـة العربيـة السعوديـة.

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين السـكرتير الخاص لجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسيـة فـي ديـوان جلالته.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق.

صاحب الفخامة نوري باشا السعيد وزيـر خارجيـة المملكة العراقيـة، حامل وسام الرافدين من الدرجة الأولـى من النوع العسكري.

وبعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للأصول تحالفا وتعاهدا على المواد الآتية:

المادة الأولى :-

(أ) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساعيين تعهـدا متقابلاً، بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث علـى أي أمر يضرُ بمصلحة الفريق المتعاقد السـامي الآخـر، أو بمملكته، أو بمصالحها، أو يكون من شأنه تعـريض سـلامة مملكته، أو مصالحها للأخطار أو الأضرار.

(ب) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضى الأمر لتنفيذ الأغراض التي رمت إليها مقدمـة هـذه المعاهدة.

المادة الثانية :-

يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحسـما جميـع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الوديـة وبـأن

يرجع في حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المـذكورة إلـى الطرق التي ينصُ عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهـدة، ويتمُ الاتفاق عليه في أقرب وقت من تاريخ إبرامها.

المادة الثالثة :–

إذا أدّى أي نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين السـاميين ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر يئول إلـى الحـرب يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مسـاعيهما لتسـوية ذلك النزاع بالوسائل السلميـة، وفقًا للتعهـدات الدوليـة التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

المادة الرابعة:-

(أ) في حالة وقوع اعتداء على أحد الفريقين المتعاقـدين الساميين من جانب دولة ثالثة بالرغم من المساعي المبذولـة وفق أحكام المادة الثالثة أعلاه، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيـق أحكـام المـادة الثالثـة المذكورة فعلى الفريقين المتعاقدين الساميين أن يتشاوروا فـي ماهيـة التدابير التي يراد القيام بها، بقصد توحيد مسـاعيهما بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور

ب) ويعتبرُ من أعمال التعدي :

١. إعلان الحرب
٢. استيلاء دولة ثالثة على أراضي أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوّة مسلحة، ولو بدون إعلان حرب.
٣. هجوم دولة ثالثة بقوّاتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين، أو بواخره أو طياراته ولو بدون إعلان حرب.
٤. إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج) – ولا يعتبر من أعمال التعدي.

١. الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي؛ أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسبما جرى تعريفه أعلاه.
٢. القيام بتطبيق المادة (١٦) من ميثاق عصبة الأمم.
٣. الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الأمم، أو مجلس عصبة الأمم، أو

تطبيقًا للفقرة(٧) من المادة (١٥) من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهًا نحو الدولة البادئة بالهجوم.

٤. قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة أخرى هجِم عليها، أو خُرِقَت حدودها من قِبل أحد الفريقين المتعاقدين الساميين، خلافًا لأحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضمَ إليها الفريقان المتعاقدان الساميان

المادة الخامسة :–

في حالة حدوث اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين يتعهد كل منهما تعهدا متقابلاً بما يلي:

١ - اتخاذ كل ما يمكن من التدابير.

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضدَ مصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر.

(ب) ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب. أو الفتنة أو من مساعدة المتمردين أو تشجيعهم.

(ج) ولمنــع إيصــال أي نــوع مــن المســاعدات إلى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة.

٣- عند التجاء المتمردين لأراضـي أحـد الفـريقين المتعاقدين الساميين علـى الفريـق المـذكور أن يجردهم من السلاح ويبعـدهم حـالاً لمنطقـة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأي ضـرر لـبلاد الفريـق الآخر حتى يبت فـي مصـيرهم بـين الفـريقين المتعاقدين الساميين.

٤- إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع اضطراب أو الفتنة يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض.

المادة السادسة :-

نظرا للأخوة الإسلاميـة والوحدة العربيـة التي تـربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين، فإنها يسـعيان بطلب انضمام حكومة اليمن إلى هذه المعاهدة، ويجوز لأيـة دولة عربيـة أخرى مسـتقلة أن تطلـب الانضـمام لهـذه المعاهدة.

المادة السابعة :-

يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافـة الإسلاميـة العربيـة والأساليب العسكريـة فـي بلادهمـا بتبادل بعثات علمية وعسـكرية للاطـلاع علـى الأسـاليب المـتـبعة في المملكتين، وتوحيد ما يمكن توحيـده منهـا، وللاستفادة من المعاهدة العلمية والعسكريـة والتدريب فيهـا، أما عدد أفراد كل بعثـة فيحـدّد بالمـذاكرة بـين الفـريقين المتعاقدين الساميين من وقت لآخر.

المادة الثامنة :-

يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكـل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيـل مصـالح الفريـق المتعاقد السامي الآخر، عندما يطلب ذلك في البلاد الأجنبيـة التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق، وليس في هذا ما يمـسُ بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلـين مستقلين له إذا أراد ذلك.

المادة التاسعة :-

من المتـفق عليه من الفريقين المتعاقدين الساميين أنـه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهـدات الحكومـة

العراقيـة المنصوص عليها فـي ميثـاق عصبـ ـة الأمـم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران سـنة ١٩٣٠، كمـا أن الفـريقين المتعاقـدين الساميين متفقان على مراعاة الأحكام الـواردة فـي المـادة السابعة عشرة من ميثاق عصبـة الأمم، وملاحظة المبـادئ التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقـع عليهـا فـي (باريز) في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم إليها الفريقـان المتعاقدان الساميان.

المادة العاشرة :-

إذا قام أحد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتـداء علـى دولة أخرى فللفريق المتعاقد السامي الآخر إنهاء أحكام هـذه المعاهـدة بـدون سـبق إنـذار علـى أن هـذا الإنهـاء لا يؤثـر على الصداقة التـي تـربط المملكتـين ولا يخـل بالمعاهدات والاتفاقيـات المذكورة في المادة الحادية عشـرة من هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة :-

يبقى نافذًا كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة من أحكام المعاهدات والاتفاقيـات الآتية المنعقدة بين المملكتـين إلى أن تعدل أو تلغى بمعاهدة أخرى.

١. معاهدة المحمـرة المـؤرَخـة فـي ٧ رمضـان المبـارك سـنة ١٣٤٠ هجريــة الموافـق ٥ مارس ١٩٢٢ ميلاديـة.
٢. بروتوكول العقيـر رقـم (١) المـؤرَخ فـي ١٢ ربيع الثـاني سـنة ١٣٤١ هجريـة الموافـق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلاديـة.
٣. بروتوكول العقير رقـم (٢) المـؤرَخ ١٢ ربيـع الثاني سـنة ١٣٤١ هجريـة الموافـق ٢ كـانون الأول سنة ١٩٢٢م.
٤. اتفاقيـة بحرة المؤرَخة ١٤ ربيـع الثـاني سـنة ١٣٤٤هجرية الموافـق ١ تشـرين الثـاني سـنة ١٩٢٥م.

٥. معاهدة الصداقة وحسـن الجـوار، وبروتوكـول التحكيم المـؤرَخـين فـي ٢٠ ذي القعـدة سـنة ١٣٤٩هـ الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١م.

٦. معاهدة تسليم المجرمين المـؤرَخـة فـي ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩هـ. الموافـق ٨ نيسـان سـنة ١٩٣١م.

المادة الثانية عشرة :-

يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدآ خلال سـنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة بعقد اتفاقيـات فـي المواضيع الآتية:

١. الإقامة، وجوازات السفر، والمرور.

٢. الشئون الاقتصاديـة، والماليـة والجمركيـة.

٣. تنظيم طرق المواصلات والمراسلات.

المادة الثالثة الرابعة عشرة :-

تُعتبرُ هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها.

المادة الرابعة عشرة :-

تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدَة عشر سنوات من تـاريخ تنفيذها، وتُعتبر مجدَدة لمدَة عشر سنوات أخرى إذا لم يخبـر

أحد الفريقين المتعاقدين الساميين، الفريق المتعاقـد السـامي الآخر، برغبته في إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها.

كُتِبت في بغداد في اليوم العاشر من شهر محـرم العـام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجريـة، الموافـق لليوم الثاني من شهر نيسان العام السـادس والثلاثـين بعـد التسعماية والألف ميلادية

(التوقيع)	**(التوقيع)**
نوري السعيد	**يوسف ياسين**

مصادر ومراجع الدراسة

أولاً: مصادر غير منشورة

Foreign Office (F. O.)

وثائق وزارة الخارجيـة

- F.O. 371/1919, Annual Report for 1934.
- F.O. 371/19007 & 19017 for 1935.
- F.O. 371/20055 & 20056 for 1936

وأرقامها موضحة بهوامش الدراسة.

ثانيا: مصادر منشورة

أ – عربيـة

(١) وزارة الخارجيـة مكة المكرمة، الكتاب الأخضر النجدي، مؤتمر الكُويت، نُشِرَ بأمر سلطان نجد، د.ت.

(٢) وزارة الخارجيـة، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات من (١٣٤١-١٣٧٠ هـ) الموافق(١٩٢٢-١٩٥١م)، ط ٥، جدّة، د.ت

ب – غير عربيـة

Jerman, Report L.: The Jeddah Diaries 1919- 1940, Redwood Ltd., Oxford. Lst ed., 1990.

ثالثًا: رسائل وبحوث

(١) حسين محمد عبد الله الهنيدي، تكوين المملكة العربيـة السعوديـة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أُجِيزَت بقسم التاريخ والحضارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٢.

(٢) ممدوح عارف الروسان، العلاقات السعوديـة/ العراقيـة ١٩٣٠ – ١٩٤١، ضمن أبحاث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز – الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م.

رابعا: مراجع بالعربية

(١) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربيـة، ترجمة محمد أمين عبد الله، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

(٢) أمين الريحاني، ملوك العرب، جزءان في مجلد واحد، دار الجيل، بيروت، ط٨، ١٩٦٧.

(٣) أمين الريحاني ، نجد وملحقاته، ومسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، منشورات الفاخرية، الرياض، بالاشتراك مع دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥، ١٩٨١.

(٤) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعوديـة، المجلد الثاني، عبد الملك عبد العزيز آل سعود ١٣١٩ – ١٣٧٣ هـ. دار الكتاب العربي، لبنان، ط ـ ١، ١٣٨٥هـ.

(٥) د. أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربيـة السعوديـة، ترجمة د. كمال اليازجي، دار الساقي، لندن ، ط ـ ٢ ، ١٩٩٠.

(٦) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، سيرة بطل ومولد أمة، نقله إلى العربيـة عبد الفتاح ياسين، بيروت ، ١٩٦٥.

(٧) جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، القاهرة، ط ـ ٢، ١٩٨٤.

(٨) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩١٤ – ١٩٤٥، ط ـ ١، القاهرة، ١٩٧٣.

(٩) جورج أنطونيوس، يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القوميـة). ترجمة د. ناصر الدين الأسد، ود. إحسان عباس، دار العلم للملايين بيروت. ١٩٦٢.

(١٠)جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشئون العالميـة، جزءان، ترجمة جعفر خياط، مراجعة محمود الأمين، مكتبة دار المتنبى. بغداد. ١٩٦٥.

(١١)حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، ط ـ ٥، ١٩٦٧.

(١٢)حافظ وهبة ، خمسون عاما في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠.

(١٣)خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربيـة في عهد الملك عبد العزيز، أربعة أجزاء في ثلاثة مجلدات، ط ٢، بيروت، ١٩٧٧.

(١٤)دالكويرب فون ميكوش، عبد العزيز، ترجمة أمين دويحة، بيروت، د.ت.

(١٥)د. زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربيـة، كياناتها السياسيـة. بيروت. د.ت.

(١٦)السيد عبد الرازق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مطبعة العرفان، صيدا، سوريا، ١٩٣٥.

(١٧)صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربيـة السعوديـة في ماضيها وحاضرها، جزءان، بيروت د. ت.

(١٨)عبد الله بن محمد بن خميس، المجاز بين اليمامة والحجاز، نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، دار اليمامة، الرياض، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

(١٩)عبد الواسع بن يحيى عبد الواسع اليماني، تاريخ اليمن المسمى "فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن"، الدار اليمنيـة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨١.

(٢٠)قدري قلعجي، الخليج العربي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٥.

(٢١)لوكاز هيرزويز، ألمانيا الهتاريـة والمشرق العربي، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

(٢٢)محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربيـة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤.

(٢٣)محمد المانع، توحيد المملكة العربيـة السعوديـة، ترجمة د. عبد الله الصالح العثيمين، الرياض، إبريل ١٩٨٧.

(٢٤)د. محمد علي حلـة، فلسطين والصراع الدولي ١٩٣٦ – ١٩٣٩. جـ ١، القاهرة، ١٩٨٧.

(٢٥)د. محمود صالح منسي، الحرب العالميـة الثانية، القاهرة، ١٩٨٩،

(٢٦)د. محمود صالح منسي ، الشرق العربي المعاصر، القسم الأول، الهلال الخصيب، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢٧)د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقيـة في الوطن العربي (شط العرب)، البصرة، ١٩٧٤.

(٢٨)موضى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكُويت ١٣٤٢هـ/ ٢٣ – ١٩١٤م، مؤسسة تهامة، جدَة، ط ١، ١٩٨٢.

(٢٩)د. يوسف علي رابع الثقفى، العلاقات السعوديـة/ البريطانيـة (١٩١٥ – ١٩٢٧)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

خامسا: مراجع غير عربيـة

- Leatherdale, Clive: Britain & Saudi Arabia (1925 – 1939), London, Frank Cass, 1983.
- Martin, Lenore G.: The Unstable Gulf, Threats From within, U.S.A. 1984.

سادسا: دوريات

(١) أم القرى، مكة المكرمة، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م – ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

(٢) الأهرام، القاهرة، ١٩٣٥، ١٩٣٦.